السياحة والتنمية المستدامة ورؤية عُمان2040

د. ناصر الصيعري* - د. محمد طبيشات**
د. محمد فوده * - د. أحمد مختار******

ملخص

تركز هذه الدراسة على الأوضاع السياحية الراهنة في سلطنة عُمان باعتبارها قطاعاً قادراً على المساهمة في التنمية المستدامة وفقاً لرؤية عمان 2040. وتتبع الدراسة نهجاً سيسيولوجيا نقدياً يدعو إلى جعل التنمية المستدامة منظوراً يمكّن من وضع المقدرات السياحية في خدمة الأولويات الوطنية وذلك من خلال تنشيط الثقافة التاريخية والاستثمار في الموارد الوطنية. ثم تقوم الدراسة بتقييم أهم مقومات السياحة في سلطنة عُمان بهدف تعريف التحديات الحالية ووضع استراتيجيات لمواجهتها واستكشاف إمكاناتها المستقبلية. وتخلص الدراسة إلى أن قطاع السياحة قادر على المساهمة في زيادة الدخل القومي للسلطنة وتطوير المجتمعات المحلية والبنى التحتية التي تخدمها في ذات الوقت. ومن أجل تحقيق ذلك يؤكد الباحثون على ضرورة توفير فرص تنموية مبتكرة للنهوض بعناصر السياحة في السلطنة باستخدام منظورات نقدية تعيد صياغة المفاهيم التقليدية للتنمية لتحل محلها تدريجياً أطرٌ قادرة على إعادة هيكلة القطاع بما يخدم الأجيال الحالية واللاحقة وعلى نحو مستدام.

الكلمات المفتاحية: السياحة – التنمية المستدامة – الأولويات الوطنية – التحديات والفرص.

Tourism, Sustainable Development and the Oman Vision 2040

Abstract

This study focuses on the current conditions of tourism in the Sultanate of Oman as a sector capable of contributing to sustainable development in accordance with Oman Vision 2040. The study follows a critical sociological approach that calls for transforming sustainable development in the field of tourism to serve national priorities by revitalizing historical culture and investing in the national resources. The study then assesses major constituents of tourism in Oman with the aim of looking at their current challenges and devising strategies to confront those by exploring their future potentials. Finally, the study concludes that tourism as a sector contributes to increasing the Sultanate's national income. Second, it argues that tourism is capable of developing local communities and their respective infrastructure. Third, it highlights the need for innovative developmental opportunities to advance the elements of tourism in the Sultanate using critical perspectives that reformulate traditional concepts of development to gradually replace them with frameworks capable of restructuring the sector so that it serves the country's future generations.

Key words: Tourism - Sustainable Development - National Priorities - Challenges and Opportunities

* أستاذ مساعد – قسم العلوم الاجتماعية – جامعة ظفار – سلطنة عمان
** أستاذ مشارك – قسم العلوم الاجتماعية – جامعة ظفار – سلطنة عمان
*** أستاذ مساعد – قسم العلوم الاجتماعية – جامعة ظفار – سلطنة عمان
**** أستاذ مساعد – قسم العلوم الاجتماعية – جامعة ظفار – سلطنة عمان

مقدمة

تعيش سلطنة عمان تغيُّرات سريعة وتواجه تحديات جدية في مجالات مختلفة وعلى أصعدة عدة. ومن بين هذه المجالات قطاع السياحة الذي برز إلى الساحة بعد إنشاء وزارة خاصةٍ به، وعرضه للاستثمارات الداخلية والأجنبية، وتزايد الاهتمام به وتــأطيره التشريعي والفني والتقني. ويقوم على إدارة السياحة في سلطنة عُمان إلى جانب وزارة التراث والسياحة جهاتٌ عديدة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع. كما تهتم بالسياحة فئات اجتماعية كثيرة مثل التجار والعاملين المتخصصين وغير المتخصصين فيها، والأهالي ممّن يقدمون خدمات غير مصنفة في اللوائح التجارية والحكومية. وبالرجوع إلى إحصائيات وبيانات الجهات المعنية برصد السياحة في سلطنة عمان يتبين أن هناك حركة سياحية كبيرة من الداخل ومن الخارج مطردة سنويا. وباستطلاع المواقع والموارد السياحية من جهاتها المعنية يتضح كثافتها في السلطنة سواء الطبيعي مثل التضاريس الخلابة المتنوعة كالصحاري والجبال والأودية والشواطئ والخلجان المائية والرمال والمناخ والطقس اللطيف، أو الحضاري مثل المواقع الأثرية والدينية والجانب الترفيهي مثل الفنادق والمطاعم والحدائق والمنتزهات المتنوعة. ورغم هذا التنوع الكبير في الجهات والمؤسسات الراعية والمهتمة بالسياحة والفئات العاملة عليها والموارد السياحية المختلفة وحيويته كقطاع غير نفطي رافد وواعد في تعزيز الدخل القومي للسلطنة إلا أنه لم يحظى من الجهات الحكومية وأصحاب القرار باهتمام يوازي ذلك الذي تتلقاه قطاعات وموارد اقتصادية أخرى غير النفطية. وبكلمات أوضح، رغم أهمية قطاع السياحة وحيويته في مجال التنمية والخطط التي ترمي إلى النهوض به وفق رؤيا عمان 2040 إلا أن علاقته بمفهوم التنمية والتنمية المستدامة بشكل خاص لم تتضح بعد على النحو الأكاديمي المنتظم، ولم يتم رصد موقع ومساهمة هذا القطاع إزاء أحدث مفاهيم التنمية المستدامة الذاتية التي تحقق المصلحة الذاتية للسلطنة وبما بتماشى مع الأولويات الوطنية ويلبي رؤية عُمان 2040.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هو واقع مساهمة قطاع السياحة في التنمية المستدامة وفق رؤية عُمان 2040؟

ويتفرع منه السؤالين التاليين:

1 – ما هي التحديات التي تواجه القطاع السياحي في السلطنة؟

2 – ما هي الآليات والإجراءات المقترحة لتطوير قطاع السياحة في سلطنة عمان؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في:

أولاً: استطلاع واقع السياحة الراهن في سياق مفهوم التنمية المستدامة الذاتية وفق رؤية عُمان 2040.

ثانياً: الكشف عن التحديات التي تواجه القطاع السياحي في السلطنة.

ثالثاً: التوصل إلى تصور مقترح لآليات مواجهة تحديات قطاع السياحة في السلطنة من خلال استطلاع لآراء ورؤى نخبة من المختصين في قطاع السياحة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الحيوي وهو الارتقاء بقطاع السياحة في السلطنة ليصبح قطاعاً رافداً للاقتصاد الوطني، وعاملاً على تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية عمان 2040. وذلك من خلال مجريات الدراسة الرامية إلى كشف التحديات الفعلية التي تواجه القطاع، وإمكانية التوصل إلى تصور مقترح يعمل على مواجهة تلك التحديات ويستثمر المقومات السياحية استثمارا أمثل وفق رؤية عمانية جديدة لسياحتها بما يتوافق مع خصوصيتها ومستقبل أجيالها. وتتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1 –إنها تعد من الدراسات الطليعية في هذا النوع في السلطنة على حد علم فريق الدراسة.

2 – أنها تلفت الاهتمام إلى قطاع السياحة باعتباره رافداً قوياً للاقتصاد الوطني وعاملاً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية عمان 2040 وخصوصية السياحة العمانية.

3 – أنها تكشف عن مقومات السياحة ووجهات النظر حولها بما يعين على مراجعة الرؤى القائمة حالياً بصورة متواترة، تنظر إلى ما تم إنجازه بعين النقد الإيجابي البناء الرامي إلى مستقبلٍ أكثر استدامة وأوثق علاقة بالأولويات الذاتية بما فيها حاجات ومتطلبات الحياة للأجيال العمانية المقبلة.

منهج الدراسة

اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في دراسة حالة السياحة في سلطنة عُمان من خلال استقصاء البيانات والمعلومات من المصادر والمراجع ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالدراسة، وذلك للتعرف على واقع هذا القطاع في إطار التنمية المستدامة وفق الرؤية المستقبلية 2040، وتكوين صورة واضحة عن السياحة ومقوماتها وبرامجها التطويرية وتحدياتها، كما استخدم فريق الدراسة المنهج الكارتوغرافي المتمثل في الأرقام العددية والنسب المئوية لتوضح مسار القطاع التطوري من عدمه، بالإضافة إلى الاستعانة بدليل المقابلة شبه المقننة لتقصي آراء الخبراء من الأكاديميين والعاملين في

قطاع السياحة من أجل التوصل إلى التحديات الفعلية المعيقة له والخروج بتصور مقترح من الآليات والإجراءات التطويرية للقطاع.

مواد ومجتمع الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المصادر التالية:

أولاً: تقارير ووثائق وخطط رسمية لوزارة التراث والسياحة ووثيقة الرؤية المستقبلية لعمان 2040.

ثانياً: أدبيات ومرجعيات نظرية وميدانية تناولت السياحة في السلطنة وبعض الدول ودورها التنموي.

ثالثاً: آراء ومقترحات عددٍ من الخبراء الأكاديميين والعاملين في قطاع السياحة بالسلطنة للاستناد إلى آرائهم ومقترحاتهم لتطوير القطاع وترقيته بلغ عدد (23) خبيرا ومختصا. وقد تم جمع هذه الآراء الخاصة بالخبراء والمختصين باستخدام أداة مقابلة شبه مقننة مكونة من محاور معدة لهذا الغرض.

تنحصر حدود الدراسة في

الحدود الموضوعية: تمثلت في التعرف على واقع قطاع السياحة في السلطنة وقدرته في تحقيق التنمية المستدامة وفق الرؤى العمانية. مع تسليط الضوء على تحديات القطاع وآليات تطويره.

الحدود البشرية: مجموعة من الخبراء الأكاديميين في جامعة السلطان قابوس وجامعة ظفار.

الحدود المكانية: جغرافية السلطنة عامة نظرا لانتشار مقومات السياحة في جميع محافظاتها.

الحدود الزمانية: العام الأكاديمي 2021/2020م.

مصطلحات الدراسة

السياحة: تعرفها المنظمة العالمية للسياحة (WTO) بأنها "سفر الإنسان خارج بيئته المألوفة لفترة زمنية قد تمتد إلى سنة للراحة والترفيه أو لأغراض أخرى". كما تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها: " كل نشاط معني بأسفار المتعة؛ أو مجموعة النشاطات التي تحقق هذا النوع من السفريات".(سعيدي والعمراوي،2013، ص5). وتنظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى السياحة بأنها "صناعة تعتمد على حركة الإنسان أكثر من حركة السلع والخدمات"(كافي، 2014م.ص19). وتتميز السياحة بأنها وقتية أي لا تتضمن الإقامة الدائمة ولا تكون لأقل من يوم واحد (24 ساعة) في مكان أو بلد مضيف" (العلوي،2019) لذا، فانه يمكننا تعريف السياحة إجرائياً بأنها: سفر الإنسان خارج مقر سكنه الدائم لمدة قد تزيد أو تقصر بقصد الترفيه والمتعة أو غيرها من المقاصد لتحقيق منفعة ما وبذلك هي صناعة مادتها وغايتها الإنسان تقوم على تحويل الإمكانات الطبيعية والبشرية إلى موارد ملموسة.

التنمية المستدامة الذاتية: "تنمية تقوم على موارد المواطنين الذاتية واستراتيجياتهم ومبادراتهم. وتشمل الموارد المتاحة والحلول التي وضعت على مستوى القاعدة الشعبية بأبعادها المادية والاجتماعية، الثقافية والروحية."

رؤية عمان 2040م: وثيقة رسمية تم اعتمادها من قبل جلالة السلطان هيثم بن طارق تتضمن خطط وبرامج ومؤشرات تنموية تطال الإنسان والاقتصاد والبيئة المستدامة والتعليم وتعد دليل مرشد لبرامج التنمية المستدامة خلال العقدين القادمين من 2020م إلى 2040م بإذن الله تعالى.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة عن موضوع السياحة في السلطنة من الموضوعات النادرة نظرا لقلتها مما أجبر فريق البحث للجوء إلى دراسات عربية ذات علاقة غير مباشرة، وعليه فلم يفرد لها عنوان وإنما أدمجت في ثنايا الإطار النظري.

الإطار النظري

أهداف السياحة والتنمية المستدامة

تمتلك سلطنة عمان موروثاً حضارياً يشكل مصدراً سياحياً هائلاً سواء ما وهبها الله من اختلاف طبيعة ومناخ ومناظر وتضاريس تحتضن الجبال الشاهقة والصحاري الرملية النظيفة والشواطئ الفضية والأودية السحيقة، أو ما أفرزته الأجيال عبر التعاقبات الحضارية التاريخية على أرضها من أزمنة غابرة تربو على ال 7000عاما مثل القلاع والحصون والتي تكشف عن عادات تقاليد متميزة، ومزارات دينية، وكهوف ومغارات. وتختلف أهداف السياحة وطرق إدارتها عبر الزمان والمكان، ومرد ذلك هو اختلاف المجتمعات والتقاليد والدول في مكوناتها وأساليبها التسويقية وإمكانياتها التنموية وموقعها على خارطة العالم السياحي؛ فضلاً عن ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

تكمن أهداف السياحة بشكل عام في إمكانية خلق فرص عمل وخفض أعداد الباحثين عن وظائف وزيادة مساهمة الأنشطة السياحية في إيرادات الدولة مما يسهم في زيادة الدخل القومي. وأهم مساهمة للسياحة في الاقتصاد الوطني تكمن في أنها تجذب الاستثمارات التجارية والصناعية من اجل خدمة أفواج السيّاح على اختلاف أذواقهم وحاجاتهم. وهنا لا بد لنا من التشديد على أهمية أن تتضمن هذه الاستثمارات شراكة مع رأس المال المحلي البشري والمصرفي بحيث تصب أرباح المشروعات السياحية في الدخل القومي للسلطنة. كما أنها تدفع مختلف القطاعات إلى تحديث البنى التحتية للخدمات مما يعود بالنفع على

السائح والمقيم والمواطن ويصاحب ذلك تنشيطاً لاستهلاك المنتجات الوطنية. ومن الناحية المعنوية تسهم السياحة في وضع البلد على خارطة العالم الحضارية التاريخية بعد أن تنشر عنه الإعلانات صور المواقع الأثرية التاريخية والمعاصرة الجاذبة للسياح، ويضاف لأهدافها أنها تعمل بشكل جوهري على الحفاظ على التراث والثقافة التقليدية سيما وأن هذه العناصر تشكل رأس مالها الاقتصادي. وفي سعيها لخدمة نفسها تخدم السياحة السكان المحليين بخلق مصادر رزق جديدة ومشاركة السياح الاستفادة من البنية التحتية المحدثة (انظر عبدالرضا، بدون، ص8-9، سعيدي، والعمراوي، 2013، ص 6-7، و محمد 2018)

عند التمعن في الأهداف الآنفة الذكر للسياحة بشكل عام نجد أنها تتوافق وأهداف السياحة العمانية لأنها تصب في مجملها في الهدف العام للسياحة في السلطنة ألا وهو المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة، تحقيقا لتنويع مصادر الدخل الوطني الذي يعد محورا رئيساً من محاور الاقتصاد العماني من خلال الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد وآخرها رؤية عمان 2040.

ينص تعريف التنمية المستدامة على الأفكار التالية. أولاً أنها نوع من التخطيط الاقتصادي المرتبط بشكل وثيق بمعايير أخلاقية اجتماعية حول البيئة الطبيعية وما تحويه من مصادر وموارد وضرورة صيانتها وابتكار مشروعات قادرة على التمويل الذاتي بما يكفل ديمومتها وبقائها للأجيال القادمة. والتنمية المستدامة منذ نشأتها في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وضعت على شكل أهداف بسبب أنها لا تحوي مفهوماً جديداً وإنما هي منهج جديد في إدارة وتشغيل المفهوم التقليدي للتنمية ليحقق أهدافاً جديدة. لقد خلع واضعو الأهداف على أهدافهم صفة العالمية (global) أو الكونية (universal) وأدرجوا فيها إنهاء الفقر، وحماية الكوكب والتأكد من تمتع جميع البشر بالسلام والازدهار بحلول سنة 2030. واعتبرت هذه الأهداف مترابطة ومتكاملة بحيث يؤثر أي تغيير أو فعل في أيٍّ منها في بقية الأهداف وبما يتمم الحفاظ على حالة من التوازن والديمومة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في آنٍ معاً. ويتبع هذه الأهداف، وهي أشبه بالدعوة الحسنة لعمل الخير، نداءٌ بأن لا يتخلى العالم عن أي شعب أو جماعة ليتخلف وراء ركب التقدم والحضارة. وهنا تبدو أهداف التنمية المستدامة كالتزام أدبيٍّ بمساعدة البلدان الأكثر تأخراً كي تلحق بركب بقية العالم. وبذلك فإن هذه الأهداف تقدم نفسها على أنها مصممة كي تصل إلى تغيير جذري للحياة في العالم أجمع بحيث تصل إلى القضاء التام والمبرَم على الفقر والجوع والتمييز ضد النساء والبنات. ويهيب مؤلفو ورواد التنمية المستدامة بكل البشر أن يعملوا لإنجاز

"أهدافهم الطموحة"، والتي تشبه بياناً إنسانياً أخلاقياً عاماً، بتسخير الموارد الفنية، والتكنولوجية، والمالية المتاحة في كل مجتمع وسياق جغرافي وعلى نحو خلاّق.[1]

وكبيان عام تتصف هذه الأهداف بالعمومية. فهي ليست خاصة ببلدٍ معين يتميز شعبه بثقافة وموارد وتطلعات وموقع محدد في النظام العالمي إلى غير ذلك مما يحب البعض تسميته "بالخصوصية التاريخية" لكل شعب أو أمّة. بل تنطبق عليها صفة التعميم التي ميزت أهدافاً ومناهجا تنموية هدفت في السابق لرفع النمو الاقتصادي دون الالتفات إلى النواحي الإنسانية والأخلاقية والبيئية الخاصة. ونعني بهذا الشكل المعنى الأقدم للتنمية والذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وارتكز على تصنيف تقسيم دول العالم إلى ثلاثة عوالم هي العالم الأول والثاني والثالث أو عالم مكتمل النمو أو نامي أو ما دون النمو إلى غير ذلك من تسميات خرج بها خبراء جاؤوا في جلهم من دول وضعت نفسها ضمن المجموعة الأولى أي العالم الأول المكتمل النمو. والفكرة غدت مألوفة وظهر عجز هذا النمو الاقتصادي عن النهوض بالنواحي البيئية والأخلاقية المتعلقة بالمساواة بين البشر كالحق في التعليم والعناية الصحية والأمان. فظهر بعد ذلك مفهوم التنمية البشرية الذي تصدى إلى هذه الاحتياجات الأساسية.

العلاقة بين السياحة والتنمية الضمنية أو الذاتية

لكن ما علاقة التنمية بالسياحة؟ هل يمكن أن يخضع قطاع السياحة للنظرة التنموية بحيث نستعمل المؤشرات المعمول بها في قياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي العام مثلاً؟ وهل هناك علاقة بين مشروعات السياحة والتقدم في حقوق الإنسان في الطعام والعمل والصحة والمساواة كما في التنمية البشرية؟ وهل يمكن تصور علاقة ما بين تنمية السياحة من جهة والحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية وصيانة البيئة من جهة أخرى كما في التنمية المستدامة مثلاً؟ هذه بالتأكيد أسئلة كبيرة تتخطى اهتمام هذه الدراسة. لذلك سنكتفي بالتركيز على العناصر الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة وكيفية توطينها بطريقة تجعل عائداتها من حظ المجتمعات المحلية ومختلف قطاعتها كالقدرة على الاستغلال الأمثل والطويل الأمد للموارد وتوفير فرص العمل والعناية بالبيئة والموارد الطبيعية وقبل كل ذلك الحفاظ على الوجه الحضاري التاريخي للبلد المضيف للسياحة بما في ذلك العادات والتقاليد التي تسهم في رفعته في الحاضر والمستقبل.

[1] لمزيد من التفاصيل وللوصول إلى النص الأصلي راجع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)
https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals.html

أبرز ما يهمنا في المقام الحالي هو اختيار الأنسب من بين النماذج المتوفرة لمفهوم التنمية تمهيداً لتطوير مفهوم محلي وطني خاص بكل بلد وظروفه الحالية وتطلعاته المستقبلية. ومن بين هذه المفاهيم هو ما يسمى التنمية "الضمنيّة الذاتيّة" (endogenous development)[2]. وليس همنا في دراستنا الاستكشافية أن نشرح هذا المفهوم بكافة تفاصيله. عسانا فقط أن نسرد مقولاته الرئيسة وعلاقته في موضوع الدراسة. فالهدف الأساس من هذا النوع من التنمية يمكن أن يسمى "النمو من الداخل" ذلك أنه يرمي إلى "تنمية تقوم على موارد المواطنين الذاتية واستراتيجياتهم ومبادراتهم. وتشمل الموارد المتاحة والحلول التي وضعت على مستوى القاعدة الشعبية بأبعادها المادية والاجتماعية، الثقافية والروحية." فالسكان المحليون في هذا المسعى هم الذين يقودون التنمية من مواقعهم. ولا يتم اللجوء إلى خبراء غرباء عن المنطقة وتاريخها وذوق سكانها. والهدف الأسمى لهذا الضرب من التنمية هو إتاحة المجال للسكان المحليين من أجل "تعزيز قاعدة مواردهم، وتعزيز قدراتهم على إدماج عناصر خارجية مختارة في الممارسات المحلية وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لمختلف الفئات من نساء ورجال وفتيان وشباب وكبار السن، و"دون إضفاء الطابع الرومانسي على آرائهم وممارساتهم المحلية."[3]

الفضيلة الكبرى للتنمية الضمنية هو أنها تتجنب إحداث تطورات تهدد التماسك الاجتماعي وتعمل على مساندة المعارف والقيم المتوارثة ووضعها في مواجهة العصر الراهن من أجل أن تتغير وتتبدل على نحو يخدم أصحابها الأصليين ولا يتم استغلالها من قبل قوى اقتصادية خارجية. إن هذه المواجهة والإنجازات التي تنتج عنها تؤدي بمرور الوقت إلى التخلص تدريجياً من "فكرة أن التنمية الحقيقية هي التي تأتي من الخارج." والأمثلة عن المجتمعات التي لم تتخلص من هذه الفكرة أو بالأصح "الوهم" بوجود منقذ أو مخلّص أجنبي أو محلي يحمل عصاً سحرية كثيرة جداً، وهي مجتمعات تعاني اليوم من تجارب تنموية معتمدة بشكل شبه جوهري على مؤسسات وعوامل خارجية لا تملك حيالها أي تأثير. بل أن كثيراً من هذا المجتمعات تواجه شر الفشل والانهيار الكامل وأحد أسباب هذا الوضع هو أن مصير سكان هذه البلدان أصبح تحت رحمة السوق التجاري العالمي ونوابه المحليين وأطماعهم المتزايدة بلا نهاية.

---

[2] Menchú, Rigoberta (2007) *Learning Endogenous Development :Building on Bio–cultural Diversity*. Rugby, UK: Practical Action Publishing.

[3] المرجع السابق

وأكثر من يعاني في هذه البلدان هم الفقراء وكذلك مجموعات الدخل المتوسط الذين صار مصيرهم مرتبط بأنماط تنمية لا يملكون حيالها أي وسيلة سيطرة حقيقية. والسبب هو القيود المفروضة على اقتصاداتهم المحلية من المؤسسات الدولية العملاقة كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وكذلك الشركات الصناعية الكبرى. لقد مضى على أشكال التنمية المتداولة أكثر من نصف قرن من الزمان وما زال مستقبل هؤلاء الناس في مهب ريح السوق العالمي. وقد آن الأوان أن يتولوا زمام أمورهم ويبدأوا مغامراتهم الخاصة ولو عن طريق التجربة والخطأ. إن هذا المسار هو من صنع أيديهم ولذلك هو أقدر على تعليمهم والارتقاء بهم كذوات مبدعة وخلاقة وفخورة بنفسها وبتراثها القومي وعلى أرضية صلبة قوامها الانجاز الحقيقي بمعانيه المادية والروحية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما علاقة هذا النوع من التنمية بفكرة الاستدامة وما الذي يربطه بالسياحة كصناعة مربحة في عالم متغير؟ هذا السؤال مطروح أمام صناع القرار وأمام المجتمعات المحلية وكذلك أمام الباحثين على اختلاف انواعهم. والدراسة الحالية هي خطوة في هذا الاتجاه حيث تسعى إلى إيضاح العلاقة بين ما يحدث من مشروعات سياحية من جهة ومصالح السكان المحليين وبيئتهم الوطنية من جهة أخرى.

التنمية المستدامة ورؤية عمان 2040م

التزاماً بالمسؤولية العالمية للسلطنة حيال التنمية المستدامة التزمت في رؤيتها 2030 بأهداف التنمية المستدامة في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015م؛ حيث أدمجتها في أهدافها التنموية المستدامة 2030 ضمن مرتكزات خطتها الخمسية التاسعة. ووضعت لها مؤشرات متابعة تفيد بمدى التقدم المحرز فيها، مع مراقبة التحديات التي قد تواجه تنفيذها والعمل على تلافيها والتغلب عليها أو التقليل من حدتها (بدون، التنمية المستدامة 2020 البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الالكترونية، عماننا. [4]

المتتبع لمضامين الاستراتيجيات التنموية العمانية التي بدأت من العام 1975 يجدها قد تضمنت رؤى وغايات وأهدافا ومحاورا عديدة، لم تنفك في مجملها عن التنمية المستدامة في مجرياتها وآلياتها، التي تعنى في الأجندات العمانية الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والمستقبلية بقدر الحاجة، مع مراعاة عدم الاضرار بأي مورد كان، أو بالأجيال القادمة من منطلق الحفاظ على البيئة ومواردها، وتطبيقا للعلاقة القائمة والدائمة بين البيئة والتنمية المستدامة في جانبها الإيجابي. ويتفق هذا المسلك مع

[4] انظر https://omanportal.gov.om

مفهوم التنمية الذاتية المشار اليه آنفاً. ونجد تقرير التنمية البشرية للسلطنة الصادر 2012م يلتزم بتعريف الاستدامة بمعناها العام في كتاباتها الأولى عام 1949 عندما عرفها ليوبولد في كتابه أخلاقيات الأرض: "أن السياسة البيئية صحيحة إذا حافظت على سلامة النظام الأيكولوجي وخاطئة إذا لم تفعل". (شارلس، 2005م، ص16). وتعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في العام 1987 في تقرير برونتلاند الشهير "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تفي وتلبي احتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها وتلبيتها". (المرجع السابق، ص16).

بالرجوع إلى محاور رؤية عمان 2040 وخاصة المحور الثاني " الاقتصاد والتنمية" نلحظ أنه قد وُضع له ركائز تحقيق، منها ركيزة استدامة البيئة ومواردها الطبيعية واستخداماتها الأمنة وحماية الإنسان من أضرارها مع إيجاد الفرص الاقتصادية المواتية. .(بدون. وثيقة الرؤية الأولية عمان 2040، الموقع الرسمي للرؤية. https://www.2040.om

فالبرامج والمشروعات السياحية في سلطنة عمان مشروعات بيئية بالدرجة الأولى نظرا لارتباطهما الوثيق في المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية، في مجملها والتي تمس البيئة، الأمر الذي أدركته الحكومة من بداية برامج التنمية في بداية السبعينيات من القرن الماضي، فسنت التشريعات وأصدرت القوانين التي تحافظ من خلالها على مكنوناتها الطبيعية ومواردها المختلفة، فضلا عن التأطير المؤسسي للعمل البيئي فيها، فكانت المحميات الطبيعية التي بدأت في العام 1982م بمحمية المها العربي في جدة الحراسيس في محافظة الوسطى، وقبلها تم إنشاء مكتب حماية البيئة يتبع مكتب وزير شؤون البلاط السلطاني ، ثم تحول إلى مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث ، ثم صدر المرسوم السلطاني بإنشاء وزارة البيئة العمانية 2002 م لتكون أول وزارة للبيئة في العالم العربي، هذا فضلا عن أن النظام الأساسي للدولة الصادر سنة 1996 قد تضمن في بعض مواده قوانين وتشريعات لحماية البيئة وصيانة مواردها، منها على سبيل المثال، الباب الثاني، المادة رقم 14 (المبادئ الاقتصادية) رقم3 والتي تنص على:(أن جميع الثروات الطبيعية ومواردهـــا كافة ملك للدولة، تـــقوم على حفظها وحســـن استغلالها). والمادة 12 من المبادئ الثقافية في ذات الباب وتنص على: (أن ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتســـاعد على نشرها). (النظام الأساسي للدولة،1996، ص9).

لقد أكد تقرير منظمة العمل الدولية في طبعته الثانية للعام 2013، بعنوان "دليل الحد من الفقر من خلال السياحة"، على أن تُعدُّ الفنادق وخدمات المطاعم والسياحة قطاع كثيف العمالة ومولِّد لفرص العمل؛

لاسيما لمن تكون فرصهم للوصول إلى سوق العمل محدودة. وأن قطاع السياحة يمكن أن يكون جوهريا للنساء، والشباب، والعمال، والسكان في المناطق الريفية. كما أوضح تقرير قطاع السياحة الخليجي الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أمانة شئون التخطيط للعام 2016، أن قطاع السياحة على رأس أولويات كافة الاقتصادات العالمية باعتبارها صناعة كثيفة العمل ومدرة للدخل وتدعم نمو ورواج عشرات الصناعات والخدمات المغذية والمكملة للنشاط السياحي. وأكدت دراسة (شياد، 2014) أن تنمية السياحة البينية العربية مطلباً ملحّاً وضرورياً، لما لها من آثار وفوائد على الدخل الوطني وميزان المدفوعات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الروابط بين الشعوب العربية. كما أشارت دراسة (سعيدى والعمراوى، 2013) إلى أن السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها.

تنظر غالبية دول العالم إلى السياحة كقطاع تنموي واعد في اقتصاداتها، إذ بلغ عدد السواح على المستوى العالمي نحو 650 مليونا سائحا في العام 2017م، وبلغت نسبة السياح في الدول العربية فقط 2,4% من مجمل السياح العالمي، ومما لا شك فيه أن السياحة تعد من أهم الموارد الاقتصادية المستمرة؛ فهي ليست نشاطا ترفيهيا مجردا، بل تعد صناعة وعلما وفنا يدرس ومورداً للاقتصادات حيوي ومتجدد. ومثال على القطاعات المتجددة في السياحة هي ذلك الموجه على العلاج والتشافي كما في دراسة السحيمات (2014) التي أظهرت وبشكل إحصائي مدروس وجود علاقة حيوية بين هذا النوع من السياحة والاقتصاد الوطني. وعليه، أصبحت السياحة في السلطنة مجالا رحبا لتنويع مصادر الدخل الوطني؛ وفي استيعاب أعداد من الباحثين عن عمل في السلطنة بمختلف تخصصاتهم عن طريق دفعهم لتأسيس وإنشاء مشروعات سياحية مبتكرة خاصة بهم. فالقطاع الخاص الذي تعول عليه الحكومة في رفع مستوى المعيشة وخلق فرص عمل رحبة تشمل أنشطة يمكن ابتكارها في كافة المجالات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي، كمنشآت الإقامة السياحية متعددة التصنيف، وشركات الصيانة، والأعمال المساندة في الموانئ على اختلاف أنواعها برية أو بحرية أو جوية، والأسواق التقليدية، والصناعات التقليدية، والنقل والإقامة وشركات الإرشاد السياحي كما جاء ذلك عند الربداوي 2014، إضافة إلى الأجهزة الرسمية التي تعمل بشكل مباشر في رسم سياسة النشاط السياحي ، فهذا القطاع يحتاج كوادر مؤهلة تتناسب تخصصاتها والمرحلة التطويرية القادمة، وخاصة ما يتوافق مع اهتمامات ورغبات السياح الأكثر توافدا على السلطنة كلغاتهم ورغباتهم وهواياتهم المفضلة.

تعد المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية التي تزخر بها السلطنة من عوامل صناعة السياحة التي يجب استثمارها استثمارا أمثل في ظل افتقار كثير من الدول لتلك المقومات. كما أكدت ذلك وزارة السياحة العمانية في ملخصها التنفيذي للاستراتيجية العُمانية للسياحة (2016-2024) على أن السياحة ستعود بازدهار اقتصادي إضافي وبفوائد عديدة على المواطنين العُمانيين، كما ستعزز البيئة الطبيعية والثقافية للسلطنة. ونظرا لتمحور القطاع السياحي وتشعبه في مشروعاته وقطاعاته فإننا نجد تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك – مركز أنقرة 2015) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بعنوان "السياحة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات" يشير إلى أهمية "السياحة الإسلامية"، كاتجاه جديد في قطاع السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن الواضح أن السياحة قطاع متجدد ومتحور بتجدد موضوعاته وتنوعها. ورغم التنوع والتجدد السياحي فإن غالبية دول العالم تحرص على تسييره وفق أجندة التنمية المستدامة وإن تنوعت مجالاته واختلفت، مستشعرة أهميته في التنمية المستدامة. وتؤكد هذا الأمر كثير من الدراسات والأبحاث مثل دراسة عشي2011 في الجزائر والمغرب وتونس التي بينت أن هناك أثر تنموي كبير لتطوير السياحة في التنمية في الدول التي أجريت فيها الدراسة خلال الفترة 1990-2008م، ودراسة (الربداوى، 2014) والتي أكدت أهمية دور السياحة ومكانتها في الخطط الخمسية الاقتصادية للسلطنة، وأشارت إلى دور السياحة في زيادة العائدات على الصعيدين العام والخاص. ودراسة (لزهر،2018) في الجزائر التي بينت أهمية القطاع السياحي كأحد المقومات الأساسية في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمة بالجزائر.

رغم كل ما سلف فإننا نجد أن مساهمة قطاع السياحة في الدخل الوطني للسلطنة لا تزال متواضعة حيث لم تتجاوز 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م، ولذلك فهناك حاجة ملحة لزيادة الاهتمام والتركيز على القطاع السياحي حتى يصبح رافداً اقتصاد وطنيا قويا، في مرحلة يغلب عليها التسلط العالمي للقوى العظمى التي تتلاعب بأسعار النفط ومشتقاته كيفما يتوافق ومصالحها. (بدون. مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي في السلطنة،2020م.[5]

فيما يلي نذكر إجراءات الدراسة ثم نعرض لأهم المواقع السياحية في عُمان بحيث تتضح ملاءمتها بل تطابقها وحاجتها الماسة إلى تبني مفهوم التنمية الذاتية المذكور آنفاً.

[5] العمانية – أثير https://www.atheer.om

إجراءات الدراسة التفصيلية

اتبع فريق الدراسة الإجراءات التفصيلية وفق الخطوات التالية:

أولاً: استخدم فريق الدراسة المنهج التحليلي لتقصي مقومات السياحة الطبيعية والحضارية في السلطنة، ودورها في التنمية المستدامة وفق رؤية عمان 2040 من خلال المنهج الكاترغرافي في الإحصاءات والوثائق الرسمية التي تشير إلى دورها الواقعي، وذلك بقصد الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع قطاع السياحة في سلطنة عمان في إطار التنمية المستدامة وفق رؤية عمان2040؟

ثانياً: استخدم فريق الدراسة أداة وهي دليل المقابلة شبه المقننة مع عينة مقصودة من الخبراء الأكاديميين والمختصين في قطاع السياحة مع اتباع المنهج الاستنتاجي بغية التوصل إلى أهم التحديات كما يراها الأكاديميون والمختصين بالقطاع التي تواجه استثمار المقومات السياحية المتوافرة في السلطنة الاستثمار الأمثل؛ مما يفضي إلى إجابة السؤال الثاني: ما تحديات قطاع السياحة في عُمان؟

وأخيرا: لجأ فريق الدراسة إلى منهج البحث التجريبي الكمي الذي يعتمد على دليل المقابلة شبه المقننة والعينة المقصودة؛ بهدف استخلاص بعض المقترحات التي تسهم في تطوير السياحة في السلطنة، ومجيبين بذلك عن السؤال الثالث: ما الآليات والإجراءات المقترحة لتطوير قطاع السياحة في سلطنة عمان؟

أولاً: السؤال الأول: ما هو واقع قطاع السياحة في سلطنة عُمان في إطار التنمية المستدامة وفق رؤية عمان 2040؟

للإجابة عن السؤال الأول قام فريق الدراسة باستقصاء مقومات السياحة الطبيعية والحضارية في السلطنة؛ من خلال الاستعانة بالوثائق والتقارير الرسمية؛ كما استخلص بعض الآراء حول واقع القطاع من خلال دليل المقابلة شبة المقننة وفق المحاور التالية:

من المعلوم أن صناعة السياحة في العالم تستوجب استحداث مقومات سياحية كثيرة، ولذلك نجد أن الدول تتسابق في التفنن بابتكار صناعات سياحية رائدة نظرا للتنافس الشديد بينها لاجتذاب السائحين من الدول المصدرة للسائحين، فبعض الدول المضيفة تركز على السياحة الطبيعية، وأخرى على سياحة الموروثات والعادات والتقاليد، وغيرها على الحداثة ومنتجاتها، وهكذا تتنوع مقومات السياحة في بلدان العالم. وسلطنة عمان قد وهبها الله الكثير من مقومات السياحة الطبيعية وأنشأت أجيالها المتعاقبة آثارا حضارية متعددة، وما على القائمين عليها في الوقت الراهن إلا تنظيم وإعادة هيكلة المقومات، وفق أولويات

وضمن إطار التنمية المستدامة وفق رؤيتها المستقبلية 20240م. ويمكن استعراض واقع دور المقومات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية عُمان 2040 على النحو التالي:

أولا: المقومات الطبيعية البيئية الفريدة

تتنوع البيئات الطبيعية في سلطنة عُمان بين جبال شاهقة، وصحاري رملية ذهبية وبيضاء نادرة، وأودية سحيقة وعرة، وغابات كثيفة، وشواطئ وخلجان بحرية، وحياة برية وبحرية زاخرة. كل هذه المكونات الطبيعية بحاجة إلى تنظيم وترويج وإبرازها للسائحين في مواطنهم، فضلا عن تسهيل السبل في الوصول إليها، مع إعداد كوادر متخصصة بالإرشاد السياحي، يقومون على تبيان مميزات كل مفصل سياحي في السلطنة للسائحين وفق أجندة علمية متخصصة.

(أ) الصحاري العُمانية: وتغطي ما يقرب من 82% من مساحتها البالغة 309.500ألف كم متر مربع، ووفق تصنيف الأمم المتحدة فإن السلطنة تعد في معظمها من المناطق الصحراوية، باستثناء إقليم الجبل الأخضر، وسفوح جبال محافظة ظفار. وتنقسم صحاري السلطنة إلى: صحاري داخلية، وصحاري ساحلية. ومن أمثلة الداخلية منها: صحراء دهيث، وصحراء الربع الخالي. أما الصحاري الساحلية فتقع بجوار البحار والمحيطات التي تطل عليها السلطنة، ومن أمثلتها صحراء رمال الشرقية، والسواحل الممتدة من مسندم إلى رأس الحد، والسواحل الجنوبية، التي تتميز باعتدال حرارتها وانتشار الضباب، وتساقط الأمطار صيفا وشتاء. (الموسوعة العمانية. المجلد السادس. ط1. 2013. وزارة التراث والثقافة. سلطنة عمان).

تمتاز الصحاري العمانية بعدد من الأشكال الجيولوجية الفريدة مثل: التجمعات الرملية، والسهول الحصوية، والمسطحات الجيرية الصلبة، والمسطحات الطينية (صحاري في سلطنة عمان. أرشيف: السياحة العربية. (2013م). نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين).

تعد هذه الصحاري من أفضل المناطق التي تستثمر سياحيا للتخييم والسياحة، وتجتذب السياح من محبي التخييم الصحراوي، وممارسة بعض الرياضات كركوب الخيل والجمال، ومشاهدة الشروق والغروب، والسمر تحت ضوء القمر. (معلومات عن سلطنة عمان. موسوعة المعلومات. أطلع عليه بتاريخ 2015/10/25. نسخة محفوظة 26 سبتمبر 2016 على موقع واي باك مشين). وتشير إحصائية صادرة من المديرية العامة لخدمات المستثمرين وإدارة الجودة بوزارة السياحة والتراث العمانية إلى أن إجمالي عدد المخيمات في السلطنة في عام 2019م بلغ 22 مخيماً وأن نسبة الإشغال بلغت 60% إلى 70%

خلال العام 2019م. كما تؤكد الإحصائية تنامي هذا القطاع السياحي سنويا مما يشير إلى ضرورة زيادة توجيه الاهتمام والتسويق لهذه الصحاري.

(ب) جبال عُمان: أهمها سلسلة جبال الحجر الشرقية والغربية، ومنها الجبل الأخضر الذي يمتاز باعتدال المناخ طوال العام مع غلبة البرودة في فصل الشتاء والتي تصل إلى أقل من الصفر في قمته التي تناهز 3075م، وسلسلة جبال ظفار التي تبلغ 2100م وتنتشر فيه الأحيائيات والغابات، ويمتاز بتنوع الإحياء البري، وغيرها من الجبال والتي يقدر عددها بما يقرب من 626 جبلا في عمان. وتمتد سلاسلها الجبلية لتشمل ما نسبة 16%، وتزيد نسبة تساقط الأمطار فيها لأكثر من 300 مم سنويا. (الموسوعة العمانية. المجلد السادس. ط1. 2013). ويشير موقع بوابة الأخبار عماننا إلى أن زوار الجبل الأخضر في العامين 2018 و2019 قد تجاوز 311 الف، بينما بلغ عدد زوار كهف الهوتة في العام 2019 نحو 55320 زائرا وهذا يعني أن هناك إقبالاً كبيراً على السياحة الجبلية في السلطنة من الداخل والخارج وأنه يجب استثمار هذه السلاسل الجبلية سياحيا وبشكل ممنهج ومدروس، فالتنوع الجيولوجي والبيئي والأحيائي والمناخي فيها، تعد بيئة سياحية استثمارية بما يمكن إدخاله عليها من تحسينات وابتكارات سياحية مثل (السلالم الكهربائية – تل فريك) وغيرها من المشروعات الجاذبة للسياح. كما يحصل في التجربة السياحية في جبال مقاطعة زهنج جيا جيه (Zhangjiajie) في جمهورية الصين، التي حولت المنطقة الجبلية إلى أهم المعالم السياحية في العالم، ويرتادها السياح من داخل وخارج الصين، حتى صنفتها اليونيسكو في عام 1992م موقعا للتراث العالمي، نظرا لما يمثله من معالم نادرة الوجود.[6]

(ت) السهول العمانية والأودية: تنقسم إلى سهول ساحلية وأخرى داخلية، فالسهول الساحلية توصف بأنها خصبة زراعية تغطي ما يقرب من 3% من إجمالي مساحة السلطنة. ومن أمثلتها سهل الباطنة وسهل صلالة، ويمثلان أهمية زراعية وسكنية واقتصادية وسياحية كبرى للسلطنة. فقد بلغ زوار موسم صلالة السياحي لعام 2019 والمتمركز في سهل صلالة 766772 زائرا. أما السهول الصحراوية في عمان فتنتمي إلى أكبر صحراء في البلاد العربية وهو صحراء الربع الخالي ورمال وهيبة، وتسوده الكثبان الرملية ذات الأشكال المختلفة والمتباينة في الحجم واللون والسمك، وتندر بها الحياة البرية والأحيائية.

[6] انظر الاستثمار السياحي للجبال العمانية. 5 ديسمبر، 2016 د.سيف بن سليمان المعني Saifalmaani54@gmail.com. (https://www.omandaily.om/?p=413217)

لكنها تستثمر سياحية في أوقات الشتاء لأفواج السياح عشاق الصحاري والتخييم. كما نجد الأودية السحيقة العميقة ذات المناظر الطبيعية تمتد في غالبية محافظات السلطنة.[7]

(ث) المحميات الطبيعية: هي وسيلة متطورة وعملية وعلمية تتماشى مع برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) الذي تتبناه منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والصندوق العالمي للحياة الفطرية (WWF) وما أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية عام 1972، لضمان بقاء وحفظ التنوع الإحيائي Biodiversity (الصوفي وآخرون،2013م، ص 34).

من أشهر المحميات العمانية العالمية: محمية المها العربية: وأهم ما تضمه المها العربية، ومحمية السلاحف برأس الحد وتمتاز بأنواع كثيرة من السلاحف البحرية وأهمها السلحفاة الخضراء النادرة، ومحمية وداي السرين التي تقع شمال غرب محافظة مسقط وأهم ما تحويه الطهر العربي الذي يعد نوعا نادرا من الحيوانات البرية. وأما المحميات العمانية المحلية فمن أمثلتها، محمية جزر الديمانيات الطبيعية ومحمية جبل سمحان الطبيعية. ومحمية السليل الطبيعية (المرجع السابق،2013، ص33). ويبين الملحق رقم (1) عدد زوار بعض المحميات خلال العام 2019م.

جدول رقم (1): عدد زوار بعض المحميات خلال عامي 2018– 2019

المحمية	عدد الزوار لعام 2019	عدد الزوار لعام 2018
محمية القرم الطبيعية	785	–
محمية الكائنات الحية والفطرية بالوسطى	648	475
محمية جزر الديمانيات الطبيعية	31424	27690
محمية السلاحف برأس الحد	56957	48700
الجملة	89814	76865

المصدر: المعلومات من بوابة الأخبار والجدول من إنشاء فريق البحث

حيث بلغ عددهم في العام 2018م (76865) زائرا وارتفع عددهم خلال العام 2019 ليصل إلى (89814) زائرا. وتظهر أهمية المحميات الطبيعية العمانية في حفاظها على موجوداتها الفريدة، وأنها مقوما سياحيا قلما يوجد في دول كثيرة، وأنه يمكن استثمارها سياحيا، بتطويرها بمشروعات ابتكارية سياحية، تظهر مكنوناتها للسياح، وتستثمر اقتصاديا.

[7] عمان الإنسان والمكان مقالات من مجلة أخبار شركتنا_شركة تنمية نفط عمان

(ج)الشواطئ والخلجان البحرية: تشرف السلطنة على بحار عدة هي بحر عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي وتزخر بالكثير من أنواع الأسماك والطيور والسلاحف الفريدة والشعاب المرجانية والرمال الناعمة والارتفاعات والمنحدرات الجميلة، وتكسوها الرمال البيضاء، وتمتد لما يقرب من 3165كم من مسندم شمالا إلى ظفار جنوبا. ولا تزال في معظمها بكر، لم تستثمر الاستثمار السياحي المطلوب، وإن كان هناك بعض المشروعات الفندقية الكبرى التي أقيمت في بعض منها. (الموسوعة العمانية، 2013، ص 54). وتشير الإحصائيات السنوية من لوزارة التراث والسياحة إلى أهمية الشواطئ والخلجان البحرية كمقوم سياحي من خلال تزايد أعداد السياح الذين يفضلون هذه الأماكن ويتم رصدهم سنويا.

(ح) الأفلاج والعيون المائية الطبيعية والكبريتية: الفلج هو نظام فريد لتوفير نظاما متميزا للري، يقوم على استخراج المياه الجوفية في قنوات طويلة تحت الأرض تمتد إلى داخل الجبال، وتوزع على المزارعين والقرى في حصص متساوية المياه عبر قنوات لمختلف الاستخدامات. وتعتمد السلطنة في مناطقها الشمالية بشكل أساسي على نظام الأفلاج في توفير مياهها، ولا يوجد ما يماثل الأفلاج العمانية إلا حالات قليلة في إيران ودولة الإمارات. ويبلغ عددها بالسلطنة 4112 فلجا، يجري منها 3017 فلجا فقط، بينما الأفلاج الميتة يبلغ عددها (1004) فلجا، وينظر إلى الأفلاج في السلطنة على أنها مورد حياة، وليست مجالا للاستثمارات السياحية إلا في حدود ضيقة جدا من خلال مشاهدة قنواتها أو الاستحمام في الأماكن المخصصة لهذا الأمر.(عوض خليفات وسعيد عاشور. عمان والحضارة الإسلامية. ط 6. 1991). **وقد** أدرجت منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) في عام 2006 خمسة أفلاجٍ عمانية ضمن لائحة التراث العالمي، ففي العام 2019 بلغ عدد زوار البرك المائية بوادي بني خالد 220320 سائحا، أما زوار بحيرات الأنصب فبلغ عددهم في العام 2221 سائحاُ، وفي ذلك إشارة قوية لهذه الأفلاج والبرك والبحيرات لإمكانية زيادة الاهتمام بها ورسم الخطط الاستثمارية لها وفق منهجية علمية تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتحقق التنمية المستدامة وفق الرؤية العمانية 2040.(عبدالله الغافري. الأفلاج العمانية: منظومة حياة مهددة. 2006)[8]

[8] Salim Al Mamary and Salim Al Kalabani. Irrigation Water Management under [3][10][12][13][14][15] Small Land Holding in the Aflaj System (Oman): A New Approach to Overcome Challenges of Water Scarcity.

(خ) موسم الخريف السنوي في محافظة ظفار: تمتاز ظفار بطقس موسمي فريد على مستوى الجزيرة العربية، يعرف محلياً بالخريف، ويمتد من منتصف يونيو إلى منتصف سبتمبر. وهو موسم يتلطف فيه الجو برذاذ وضباب يعم كافة ولايات المحافظة. وتعد المنطقة مقصدا للسياحة الداخلية والخارجية وخاصة الخليجية، في هذه الفترة من كل عام. وتمتاز ظفار بوجود العيون المائية الجارية طوال العام والأودية ذات الأشجار الكثيفة والأضرحة الدينية والحدائق والمنتزهات الطبيعية والمواقع التاريخية الأثرية، كما تشتهر بفنونها التقليدية المتميزة التي ذات العمق التاريخي والثقافي للإنسان العماني. فضلا عن تنوع التضاريس بها كالجبال التي تكسوها الخضرة والسهول الساحلية الخصبة والشواطئ الخلابة التي تمتد حتى 500 كم، إضافة إلى الكهوف التي تشكل استراحات طبيعية مثل كهف المارنيف وكهف طيق المكتشف حديثاً والذي يعد من أكبر الكهوف في العالم. وتشير إحصائيات عام 2018 للموسم إلى أن عدد الزوار المحافظة خلال فترة الموسم السياحي بلغ (826376) زائرا بزيادة نسبتها 28.1%عن زوار موسم 2017 الذين كان عددهم 644931 زائرا. وأن هناك ارتفاعاً في إنفاق الزوار بنسبة 14.5 % أي 75 مليون ريالا عمانيا مقارن بـــ 66 مليون ريالا عمانيا في 2017م (وزارة التراث والسياحة العمانية، التقرير السنوي 2019م). وهذه البيانات توضح واقع دور موسم خريف صلالة في تنشيط السياحة والمساهمة في تحقيق برامج التنمية المستدامة ووجوب الانتباه إلى فرادة المكان بهدف التركيز على مقوماته الذاتية ضمن أولويات سكانه ومتطلباتهم، وفق الرؤية العمانية 2040م من خلال زيادة الإنفاق والاستثمار السياحي وبما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ثانياً: المقومات الحضارية الإنسانية:

(أ) المتاحف العمانية: تتعدد في السلطنة بتعدد أهدافها وتتنوع بتنوع مقتنياتها، وتتوزع على محافظات وولايات السلطنة، ويربو عددها على 20 متحفا، ومنها ما هو رسمي أنشأته الحكومة وبعضها متاحف أهلية. أنشأت جميعها بهدف الحفاظ على جوانب الثقافة العمانية المادية والمعنوية، وتستقطب أعدادا كبيرة من الزوار والسياح بشكل سنوي من الداخل والخارج، ويعمل بعضها بنظام متطور لعرض مقتنياته، حيث يستثمر التقنية الحديثة في ذلك. ويبين الجدول رقم (2) بعضا من تلك المتاحف وعدد زوارها وفق سنوات الرصد.

جدول رقم (2): عدد زوار بعض المتاحف خلال الفترة (2015-2018)

المتحف الوطني				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	–	–	–	–
2016	89	11.467	435	11.991
2017	205	31.652	43.829	75.686
2018				80.337
متحف التاريخ الطبيعي				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	578	9630	8156	18.364
2016	761	7097	7243	15.011
2017	785	7502	8200	16.487
2018				14.478
متحف الطفل				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	3	5882	13.730	19.615
2016	9	7797	17.077	24.883
2017	277	10.861	16.357	27.495
2018				28.315
متحف قوات السلطان المسلحة				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	705	7195	4562	12.462
2016	972	7902	11.247	20.121
2017	770	11791	14.232	26.793
2018				17.010
متحف أرض اللبان				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	97.968	1657	2296	101.921
2016	964	1764	115.016	117.744
2017	638	1730	101.402	103.770
2018				98.878
المتحف العماني الفرنسي				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	40	503	2235	2778
2016	76	514	2442	3032
2017	42	482	1842	2366
2018				1.882
متحف بيت البرندة				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	31	1954	5809	7794
2016	16	2218	5456	7690
2017	20	2707	4975	7702
2018				8.088

متحف بيت الزبير				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	35.496	5727	32.290	73.513
2016	255	1018	89.893	91.166
2017	144	4550	88.793	93.487
2018				104.562
متحف النقود				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	–	–	–	–
2016	88	402	95	585
2017	101	337	115	553
2018				209
متحف غالية للفنون الحديثة				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	95	190	2316	2601
2016	537	275	1467	2279
2017	120	356	3199	3675
2018				5.602
متحف المدرسة السعيدية للتعليم				
العام	وفود رسمية	طلاب	زوار آخرون	الجملة
2015	–	–	–	–
2016	408	955	152	1515
2017	45	4053	893	4991
2018				2.390

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب السنوي2018، العدد 45

موقع وزارة الإعلام العمانية https://www.omaninfo.om/pages/187 نسخة محفوظة 5 مارس 2016 على موقع واي باك مشين. تمت زيارة الموقع في 2021/2/17

ويتضح من الملحق أن هناك زيادة مطردة في أعداد زوار المتاحف العمانية، حيث أصبح عددهم في العام 2018م 367622 زائرا مقارنة ب 363005 زوارا في العام 2017م.

يمكن القول إن السياحة الاستثمارية في المتاحف العمانية لم تراوح أنها نسبة ضئيلة جدا كمورد اقتصادي تتوافر له المقومات اللازمة، لأن سياحة المتاحف لا تزال تعمل وفق آلية تقليدية في غالبيتها، ولم تجري تحديثا يتناسب والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده السلطنة.

(ب) العمارة التقليدية: وفق نظرة عالم الاجتماع الإنجليزي إدوارد تايلور فإن للثقافة جانبان معنوي ومادي. ومن الجانب المادي الفن المعماري الذي يعد معيارا من معايير الحضارات الإنسانية، وعند الحديث عن الفن المعماري العماني لابد من الإشارة إلى تاريخها الطويل الذي يبدأ قبل الإسلام ويمر بما أدخلته الحضارة الإسلامية في الفن المعماري العماني، وصولا إلى العصر الحديث والمعاصر وما تشربته من طراز وتصاميم تتوافق وكل مرحلة زمنية مرت بها. ومن نافلة القول أن العمارة في عمان

تختلف باختلاف تضاريس وطبيعة ومناخ المكان، وتعد أنواع البيوت المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة خير مثال على ذلك، فهناك أنواع عديدة لعمارة البيت في السلطنة ومنها بيوت الأقفال، وبيوت العريش المعلقة التي تعتمد حركة الهواء اليومية والفصلية، كما نشير إلى بيوت مسفاة العبريين وبيوت محافظة ظفار التقليدية في كل من ولاية صلالة وولاية مرباط وغيرهما كشواهد تاريخية؛ حيث ضمت بيوت مدينة مرباط القديمة إلى التراث المعماري العالمي، كما أن جامع السلطان قابوس الأكبر ببوشر يعد معلما معماريا يجمع بين الأصالة الإسلامية والحداثة المعمارية.(المعشني، أحمد محاد. 1995، العمارة التقليدية في محافظة ظفار).

وقد حصلت عمارة السلطنة مرات عديدة على جوائز في مسابقة منظمة المدن العربية للعمارة، التي فاز بها كل من مبنى وزارة الخارجية العمانية عام 1986م ومبنى سوق نزوى 1992 ومبنى بلدية مسقط لعام 1995 (https://www.omvo.org). موقع صوت عمان تمت زيارة في 2021/2/18م.

نشير إلى أن فن العمارة العمانية يعد موردا سياحيا، ولذلك يتم تسليط الضوء عليه والاهتمام به من الجهات الرسمية العمانية وإن كان دون المأمول إلا أنه التوجه المستقبلي كما تشير الرؤية العمانية 2040 ستجعل منه موردا اقتصاديا دائما وقطاعا تنمويا مستديما إذا لم تتغير رؤيته وفق التغيرات المستقبلية.

(ت) الصناعات الحرفية: تعد تراثاً مادياً يجسد الهوية الوطنية مما يوجب الحفاظ عليه في خضم التطورات المتسارعة. وانطلاقا من أهمية حمايته فقد أولته الجهات الرسمية في السلطنة اهتماما بالغاً وذلك من خلال سن التشريعات والقوانين وبناء الهياكل التنظيمية له، وتحديد اختصاصاتها. وقد ضمنت الحكومة للحرفيين العمانيين وسائل تعينهم على الاستمرار في امتهان حرفهم، وتكفل لهم تسويق منتجاتهم منها، بل وتخصص لهم مواقعا مناسبة في الأسواق والفنادق والمعارض والمهرجانات في الداخل والخارج. فضلا عن أنها أنشأت لها مراكزا في غالبية ولايات السلطنة. ومن أهم الصناعات الحرفية التقليدية العمانية نذكر صناعة الذهب والحديد والفضة والبرنز، مثل الخناجر والسيوف والسكاكين، وأدوات الزينة، والصناعات الخشبية، كصناعة السفن والقوارب والأبواب والنوافذ والأدوات المنزلية، وصناعات المأكولات التقليدية كالحلوى العمانية وغيرها كثير.

فالصناعات الحرفية تعد مورداً سياحياً فريداً بما يحويه من عبق التاريخ وما يمثله من هوية وطنية، ولهذا نلحظ تزايد العناية بها والحفاظ عليها وتسويقها بطرق حديثة ومتطورة، وهذا يمثل جانبا من جوانب

التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسياحة، ومع ذلك لا تزال الصناعات الحرفية بحاجة إلا ابتكار وابداع كبيرين مما يزيد من استثمارها سياحيا واقتصاديا وفق المأمول.[9]

(ث) المساجد والمزارات الدينية: تنتشر في عُمان وتجسد قيماً دينية متوارثة وأصيلة لأهالي السلطنة وذلك بما تمثله كفن معماري إسلامي يلائم بيئة البلاد ومكوناتها الروحية. فبعد دخول الإسلام إلى سلطنة عُمان، بات واضحاً حضور فنون العمارة الإسلامية في بناء المساجد والتكايا، أو ما يمكن تسميته، بـــ" مساجد العُباد". ومنها على سبيل المثال مسجد المضمار أو كما يعرف بمسجد مازن بن غضوبه رضي الله عنه وهو أول مسجد بني في عُمان، ومسجد الكباشة وذو القبلتين والعقبة. هذا فضلا عن جامع السلطان قابوس الأكبر وهو أكبر المساجد العصرية العمانية ويقع في بوشر في محافظة مسقط استمر بناؤه ست سنوات على مساحة تقدر بـــ 416000 مترا مربعا، يجمع بين العمارة العمانية التقليدية والعمارة الإسلامية والعمارة الحديثة، تم افتتاحه عام 2001م شهر مايو. كما تنتشر الأضرحة والمزارات الدينية المنسوبة للأنبياء والأولياء والصالحين في ربوع عمان، ومن أمثلتها، ضريح النبي ايوب وضريح النبي هود وضريح النبي عمران عليهم السلام وكلها تقع في محافظة ظفار، إضافة إلى مزارات دينية أخرى للأولياء كضريح العالم الجليل محمد بن علي باعلوي صاحب مرباط وضريح العالم الجليل محمد بن علي القلعي في ولاية مرباط أيضا. وتعد هذه المساجد والأضرحة مزارات سياحية تجتذب السياح من الداخل والخارج لمن يهوى السياحة الدينية.[10]

(ج) الفعاليات والأنشطة والمهرجانات: تحرص وزارة التراث والسياحة العمانية على إقامة العديد من الفعاليات والأنشطة والمهرجانات على مدار العام، وذلك بقصد الحفاظ على الموروثات الشعبية واستمراريتها ونقلها من جيل لجيل والتعريف بها للمواطن والمقيم والسائح، ومن أمثلتها مهرجان مسقط للأغنية العربية السنوي ومهرجان صلالة السياحي ومهرجان سباق الهجن العربية، كما تولي الجانب الرياضي أهمية بالغة لما لها من دور في الحفاظ على كثير من الألعاب الشعبية ومسايرة العصر، فضلا عن المعارض السنوية التي تقام في بعض محافظات السلطنة مثل المعرض السنوي للكتاب الذي يقام في مسقط والذي أشارت إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام 2018 إلى أن عدد زواره خلال دورته الثالثة والعشرين قد بلغ مليونا و600 ألفا مقارنة بـــ 826 زائراً في دورته 2017م.(

---

[9] جريدة عمان 4 ديسمبر، 2016 – https://www.omandaily.om/?p=412918) تمت زيارة الموقع 2021/2/11م

[10] https://www.alaraby.co.uk/society/2016/1/7 تمت زيارته بتاريخ 2021/2/9م

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التقرير السنوي 2018م). كما تشجع الوزارة إقامة المهرجانات التسويقية بمسمياتها المحلية في الأسواق والساحات الشعبية التراثية مثل سوق الجمعة في كل من نزوى وروي وسناو، والمهبطات الموسمية في الأعياد الدينية، كل ذلك له تأثير إيجابي في تنشيط السياحة وجذب آلاف السياح من الداخل والخارج في المواسم السنوية المختلفة شتاء وصيفا.

(ح) الفنادق والمطاعم والحدائق والمنتزهات: من الملاحظ التوجه العام في السلطنة نحو تنمية القطاع السياحي من خلال الحرص على نشر المشروعات السياحية الكبرى في كافة محافظات السلطنة وفق أولويات ومعايير طبيعية ومناخية واقتصادية، ويتضح ذلك من خلال تتبع الإحصاءات بعدد الفنادق والمطاعم السياحية والحدائق والمنتزهات والمشروعات السياحية، وانتشارها كما وردت في الكتاب السنوي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في السلطنة في العدد 46 والصفحة 469 وفق الجدول رقم (3). الذي أوضح أن أعداد الفنادق في محافظات السلطنة يتسق مع المقومات السياحية والاقتصادية لكل محافظة.

جدول رقم (3): عدد الفنادق في محافظات السلطنة

المحافظة	البنود	2015	2016	2017
الجملة	خمس نجوم	11	15	17
	أربع نجوم	23	27	24
	ثلاثة نجوم	27	26	26
	نجمتان	71	77	49
	أخرى	186	195	243
	الجملة	318	340	359
مسقط	الجملة	124	163	142
ظفار	الجملة	32	33	33
البريمي	الجملة	27	29	30
الظاهرة	الجملة	3	4	5
الداخلية	الجملة	30	30	31
شمال الشرقية	الجملة	20	20	20
جنوب الشرقية	الجملة	32	36	40
شمال الباطنة	الجملة	22	25	28
جنوب الباطنة	الجملة	10	10	12
الوسطى	الجملة	11	10	10
مسندم	الجملة	7	7	8

المصدر: الكتاب السنوي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في السلطنة في العدد 46 والصفحة 422

فكلما زادت المقومات السياحة في المحافظة زاد عدد الفنادق وأماكن الإيواء بها. كما يلاحظ ارتفاع عدد الفنادق خلال سنوات الملحق حيث بلغ عددها في العام 2017 (359) فندقا بعد أن كان عددها 318 في العام 2015م. وهذا بالطبع له انعكاساته في تحقيق برامج التنمية المستدامة وفق الرؤية العمانية في جوانب عديدة؛ أهمها إيجاد فرص عمل، ورفع مستوى معيشة المجتمع من خلال زيادة ميزان المدفوعات والإيرادات للدخل الوطني، وتوفير وتحسين خدمات البنى الأساسية التي ينتفع بها المواطن والسائح، وغيرها من المنافع التي تصب في برامج التنمية بشكل عام. ويتبين من الجدول رقم (4) الإيرادات السنوية حسب نوعية ودرجة الفندق.

جدول رقم(4): إيرادات الفنادق حسب نوع الإيراد ودرجة الفندق (ألف) ر.ع والأهمية النسبية

البنود	2015	%	2016	%	(1)2017	%
خمس نجوم	100.194	44.2	99.763	43.3	109.687	46.5
أربع نجوم	60.764	26.8	60.881	26.4	57.384	24.3
ثلاثة نجوم	32.869	14.5	29.651	12.9	23.442	9.9
نجمتان	16.982	7.5	21.639	9.4	18.067	7.7
أخرى(2)	16.156	7.1	18.398	8.0	27.443	11.6
الجملة	226.965	%100	230.332	%100	236.023	%100
إيرادات الغرف						
خمس نجوم	53.432	23.6	51.437	22.3	59.948	25.4
أربع نجوم	34.429	15.2	35.627	15.5	32.352	13.7
ثلاثة نجوم	19.787	8.7	16.279	7.1	11.094	4.7
نجمتان	14.032	6.2	17.753	7.7	15.081	6.4
أخرى	13.660	6.0	15.286	6.6	22.347	9.5
الجملة	135.340	59.7	136.381	59.2	140.822	59.7
إيرادات الطعام						
خمس نجوم	27.524	12.1	28.113	12.2	29.883	12.7
أربع نجوم	15.274	6.7	13.969	6.1	14.388	6.1
ثلاثة نجوم	7.606	3.4	5.898	2.6	4.802	2.0
نجمتان	1.282	0.6	1.745	0.8	1.458	0.6
أخرى	1.055	0.5	1.277	0.6	2.415	1.0
الجملة	52.742	23.2	51.002	22.1	52.946	22.4
إيرادات الشراب						
خمس نجوم	11.485	5.1	11.740	5.1	11.585	4.9
أربع نجوم	6.548	2.9	6.809	3.0	6.855	2.9
ثلاثة نجوم	4.509	2.0	6.710	2.9	6.188	2.6
نجمتان	1.482	0.7	1.886	0.8	1.319	0.6
أخرى(1)	1.024	0.4	1.155	0.5	2.085	0.9
الجملة	25.048	11.0	28.301	12.3	28.032	11.9
إيرادات أخرى						
خمس نجوم	7.753	3.4	8.474	3.7	8.271	3.5
أربع نجوم	4.512	2.0	4.475	1.9	3.788	1.6
ثلاثة نجوم	967	0.4	764	0.3	1.358	0.6
نجمتان	185	0.1	255	0.1	209	0.1
أخرى	418	0.2	681	0.3	596	0.3
الجملة	13.834	6.1	14.649	6.4	14.223	6.0

المصدر: الكتاب السنوي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في السلطنة في العدد 46 والصفحة 426

حيث تعد إيرادات الفنادق ذات الخمس نجوم أعلى إيراد الفنادق في السلطنة، بل تكاد تعادل إيرادات جميع تصنيفات الفنادق الأخرى في العام 2017، فنسبة إيراداتها تصل إلى 46.5% من جملة إيرادات الفنادق في السلطنة، بينما إيرادات الفنادق ذات التصنيفات الأخرى بلغت (53.5%)، ومرد ذلك قد يكون أن السياح والنزلاء يفضلون الفنادق ذات الخدمات المرتفعة بغض النظر عن التكلفة المالية التي سيتحملونها، كما أن غالبية السياح والنزلاء الذين يفضلون تلك الفنادق يقدمون من خارج السلطنة، ويكون مقصدهم الراحة والاستجمام، وقضاء أوقات ممتعة في الفنادق ذات التصنيف المرتفع. كما يشير الجدول إلى غلبة إيرادات الغرف على جميع أنواع الإيرادات الأخرى (الطعام والشراب والإيرادات مثل النقل والتسوق وغيرها)، مما يؤكد استحواذ الفنادق ذات الخمس النجوم على أعلى الإيرادات لأنها تحوي أعلى عدد من الغرف المعروضة للإيجار في السلطنة وأفضلها، كما أشارت إلى ذلك إحصائية عام 2019 عن مركز الإحصاء والمعلومات الوطنية في السلطنة.

(خ) التشريعات والقوانين: وزارة التراث والسياحة تعيد النظر بين الحين والآخر في قوانينها وتشريعاتها بما يتماشى مع التطورات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والإقليمية والدولية، ومن أبرزها ما صدر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/50م حول قانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقانون منح الفيزا لزيارة السلطنة أو العمل فيها لما يقرب من 103 من الدول، وقانون يمنح إمكانية انتقال العامل الأجنبي من كفيل إلى آخر دون قيود تحجمه إلا ما تنص عليه وثيقة التراضي بينهما، وغيرها من القوانين والتعديلات التي تتماشى مع ضرورة التنمية المستدامة ورؤية عمان 2040م.

يتضح من العرض السابق أن هناك توجه حكومي قوي نحو الاستثمار في هذا القطاع من خلال السعي إلى تنظيمه وإدارته بما يتوافق والتنمية المستدامة ورؤية عمان 2040، التي تأمل أن تستقطب السلطنة من خلاله ما يقرب من 7 ملايين سائح خلال سنوات الرؤية، وأن يرتفع إيراداتها منه إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

(د) المواصلات والنقل البري والبحري:

1. النقل البحري والسفن السياحية: تشير إحصائيات وزارة التراث والسياحة إلى أن السلطنة شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة 43,6% في عدد السياح الذين استخدموا السفن السياحية في الفترة الممتدة بين يناير وحتى ديسمبر 2019م وتشكل هذه النسبة زيادة ملحوظة في عدد السياح ليصل عددهم إلى 283,488 سائحا مقارنة بالفترة نفسها من العام 2018 بعدد 193,467 سائحاً. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى الحملات والمبادرات الوطنية الداخلية والخارجية التي تنفذها الحكومة؛ والتي تركّز فيها على المقومات

الحضارية والثقافية والتراث والمغامرات المتنوعة والجمال الطبيعي الذي تتمتع به السلطنة. فقد شهدت موانئ السلطنة زيادة في عدد السفن السياحية، حيث رست 298 سفينة في موانئها خلال موسم 2019/2018م، بزيادة 106 سفينة عن موسم 2018/2017م. متوزعة على (ميناء السلطان قابوس – وميناء خصب – وميناء صلالة)، على التوالي (147 – 72 – 79) سفينة، وبالتأكيد لهذه السفن وما تحمله من سياح عائدا ومردودا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهو الأمر الذي يتوخى من قطاع السياحة القيام به.[11]نشير إلى أن الموانئ العُمانية تستقبل السياح في السفن البحرية في الفترة بين أكتوبر إلى إبريل من كل عام وهي فترة انتعاش حركة السفن السياحية.[12]

2. قطـــــاع الموانـــــئ: تمتاز السلطنة بموقع استراتيجي يمنحها أهمية عالية في التجارة العالمية، وقد استثمرت ذلك في حقب تاريخية مختلفة ولا تزال، وإن وجدت بعض التحديات الإقليمية والعالمية، وتعمل باستمرار على تطوير موانئها البحرية واستثمارها سياحيا، وانطلاقا من رؤية عمان 2040 في مجال تطوير السياحة العمانية فقد منحت وزارة النقل والاتصالات حق إدارة وتشغيل بعض الموانئ لبعض الشركات المحلية والدولية، مثل ميناء صلالة وميناء خصب وميناء شناص إلى شركة (مرافئ أسياد) التابعة للمجموعة العُمانية العالمية للوجستيـــات (أسيـــاد) وذلك اعتبارا من تاريخ 1 أبريل 2019م. وشهـــدت الموانـــئ العُمانيـــة ارتفاعا فـــي عـــــدد السفـــن الراسيـــة خـــلال الفتـــرة مـــن ينايـــر وحتـــى نهايـــة شهـــــر مايو للعام 2019م بنسبة(5.6%) حيث استقبلت الموانئ حتى نهاية شهر مايو لهذا العام حوالي (3.552) سفينة مقارنة بحوالي (3.363) سفينة رست بالموانئ خلال نفس الفترة للعام الماضي.[13]

3. شبكة الطرق البرية: تسعى وزارة النقل والاتصالات بخطى متسارعة في توسيع شبكة الطرق الرئيسية في السلطنة، من خلال تحديث هذه الشبكة ورفع كفاءتها، كما تعمل الوزارة على ربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية عن طريق توسيع شبكة الطرق الترابية بالسلطنة، وذلك في إطار التنمية المستدامة، ولخدمة السياحة والاقتصاد الوطني. فقد بلغت أطوال الطرق الإسفلتية التي نفذتها وزارة النقل والاتصالات حتى نهاية ديسمبر 2018م ما يقارب (15646) كيلومترا، بينما بلغت أطوال الطرق

---

[11] العمانية – أثير – https://www.atheer.om/archives/535809. ارشيف الموقع 19 سبتمبر 2020 تمت زيارة الموقع 2021/2/2م

[12] جريدة الوطن. 2021/1/22. صدر في 17/ إبريل/2019 في الملحق الاقتصادي.

[13] 2018م. 16 https://www.omandaily.om أغسطس، 2019

الترابية ما يقارب (17135) كيلومترا. كما تم إصدار قانون النقل البري للسلطنة الذي يهدف إلى تنظيم أنشطة النقل البري في السلطنة بما يضمن توفير أفضل الخدمات في مجال نقل الأشخاص والبضائع لخدمة أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية. كما شهد قطاع النقل عددا من الإنجازات في الطرق خلال عام 2019م (https://www.omandaily.om 16 أغسطس، 2019)

4. قطاع الاتصالات والبريد: بناء على إحصائيات وزارة النقل والاتصالات فقد بلغت نسبة انتشار خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي 141.07 % على مستوى السكان بإجمالي 6.491.652 مشتركا، ونسبة انتشار خدمات الاتصالات الثابتة حوالي 12.43% على مستوى السكان بإجمالي 572.220 مشتركا. كما بلغت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض الثابت حوالي 70.38% على مستوى المساكن، وبلغ عدد مستخدمي النطاق العريض المتنقل 4.122.532 مستخدما، بنسبة انتشار 89.59% على مستوى السكان. كما شهد عام 2018م نموا عاما في قطاع البريد في كل من الخدمات التقليدية وخدمات البريد السريع، حيث بلغت نسبة النمو بالنسبة لخدمات البريد التقليدي 27%، في حين شهدت جميع خدمات البريد السريع نموا تدريجيا بلغت نسبته 23.%.

في إطار الجهود المبذولة لتوفير خدمات الاتصالات وتوسع شبكات الاتصالات للقرى والمناطق البعيدة غير المدرجة ضمن التزامات المشغلين لتقليل الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية، كما تم مد شبكة الألياف البصرية للوحدات السكنية أو المؤسسات الحكومية والتجارية بهدف ربط الوحدات بالإنترنت ذي النطاق العريض، فقد تم حتى يونيو 2019م توصيل الشبكة لعدد 365.199 وحدة في محافظة مسقط، ولعدد 33.918 وحدة خارج محافظة مسقط. (التقرير السنوي لوزارة النقل والاتصالات، 2019)

5. الطيران المدني: شهد قطاع الطيران المدني خلال عام 2019 منجزا يعزز الاقتصاد الوطني ويدفع حركة التنمية وقطاع السياحة، وتمثل هذا المنجز في افتتاح مطار الدقم وذلك في 14 يناير 2019م والذي يعد ثالث مطار بالسلطنة يتم افتتاحه رسميا ضمن المطارات الجديدة، ويذكر أن الوزارة تقوم بدراسة تطوير المطار المدني في محافظة مسندم الواقع في ولاية خصب، ويتم التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بشأن الخطوات اللاحقة للمشروع. (التقرير السنوي لوزارة النقل والاتصالات، 2019).

6. القلاع والحصون: تحتضن محافظات السلطنة الكثير القلاع والحصون والأبراج التي يزيد عددها على (211)، وحسب الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في العام 2017م فإن عدد القلاع والحصون المرممة في السلطنة قد بلغ (82) قلعة وحصنا، أما الأبراج المرممة في السلطنة فعددها 129 برجا. وتعد القلاع والحصون والأبراج أماكن مراقبة وتحذير مسبق للسكان من الغزاة الداخليين والخارجيين نظرا لطبيعة الحياة التي تفرض عليهم مثل تلك الإجراءات قديماً. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017). وتعد قلعة بهلاء من أقدم القلاع العمانية التي يعود بناؤها إلى ما قبل الإسلام، وقد أدرجت ضمن لائحة مواقع التراث العالمي منذ عام 1987.[14]

تركز وزارة التراث والسياحة على العناية والاهتمام بهذه الأبنية التاريخية المهمة، وذلك من أجل تنميتها واستثمارها لخدمة السياحة فقد فاز حصن خصب في 2010 بجائزة الأوسكار في مسابقة المتاحف والتراث السنوية التي أقيمت بالعاصمة البريطانية لندن، كأفضل موقع تاريخي يطور للأغراض السياحية على مستوى العالم، متفوقا على 250 مؤسسة ومنشأة ومتحفا عالميا. واستقطبت هذه المعالم التاريخية اهتمام 366360 سائحا العام المنصرم حسب إحصائية وزارة التراث والسياحة العمانية، منهم (99180) زائرا ومن داخل السلطنة، مما يبرهن على حرص العمانيين على زيارة هذه الأماكن واستذكار تاريخهم الغابر. إحصائية وزارة التراث والسياحة العمانية.[15] ويبين جدول رقم (5) أن عدد زوار القلاع والحصون بشكل عام في تزايد مطرد خلال سنوات الجدول في كل محافظات السلطنة، كما هو الحال في إجمالي الزوار.

---

[14] . https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2019/8/19

أحمد بن سيف الهنائي– مسقط موقع الجزيرة نت 2019/8/19 . تمت زيارة الموقع 2021/1/23

[15]http://www.omanet.om/arabic/tourism/tourism5.asp?cat=tour&subcat=tou3

جدول رقم (5): عدد الزائرين للقلاع والحصون حسب المحافظات والسنوات

المحافظة	2015	2016	2017
مسقط	1532	1555	1265
ظفار	29388	19376	16975
مسندم	29253	34756	30628
البريمي	1952	581	1289
الداخلية	116530	156882	189898
شمال الباطنة	197	266	718
جنوب الباطنة	58781	58141	63929
جنوب الشرقية	7376	7681	8574
شمال الشرقية	2509	2154	2344
الظاهرة	1512	3327	3532
الجملة	249030	284719	319152

المصدر: OWHS نسخة محفوظة 17 يناير 2016 على موقع واي باك مشين.

حيث ارتفع عددهم من 249030 زائرا عام 2015 إلى 284719 زائرا في العام الذي يليه، ليصبح إجمالي عددهم 319152 زائرا في العام 2017. وهذا يؤكد أن هناك نجاح كبير في الترويج السياحي لهذا المقوم السياحي، فضلا عن ارتفاع الاعتزاز بالهوية العمانية لدى المواطنين الذين أظهرت الإحصائيات أنهم يفوقون جميع الجنسيات التي تؤم القلاع والحصون للزيارة فيما عدا السياح الأجانب الذين يشكلون الغالبية من زوارها. ويشار هنا إلى أن زيادة الزوار السنوية لهذا المقوم السياحي التراثي تعني ارتفاع معدلات الإيرادات السياحية منه، مما يعكس بالتالي نجاح القطاع في استثمار هذه المقومات في تحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية 2040، وإن كان المأمول أكبر من ذلك بكثير.

(ذ) الكوادر البشرية المتخصصة

على الرغم من أن القطاع السياحي في أي بلد يفترض به قيامه على سواعد أبناء البلد، وأنه يعد رافد قوي لفرص عمل متجددة باستمرار، إلا أنه يلاحظ قلة العاملين العمانيين في القطاع كما يبين جدول رقم (6).

جدول رقم (6): عدد العاملين في وسائل الإيواء حسب الجنسية ودرجة الفندق والأهمية النسبية[16]

جملة العاملين[1]	2015	%	2016	%	2017	%
العاملون في الفنادق خمس نجوم	3509	31.8	3850	31.2	4305	30.6
العاملون في الفنادق أربع نجوم	2703	24.5	2952	23.9	2779	19.8
العاملون في الفنادق ثلاثة نجوم	1452	13.1	1635	13.3	1513	10.8
العاملون في الفنادق نجمتين	1565	14.2	1833	14.9	1630	11.6
العاملون في أخرى[2]	1774	16.5	2071	16.8	3821	27.2
المجموع	11004	%100	12341	%100	14048	%100
عماني						
العاملون في الفنادق خمس نجوم	1163	10.5	1272	10.3	1292	9.2
العاملون في الفنادق أربع نجوم	825	7.5	914	7.4	802	5.7
العاملون في الفنادق ثلاثة نجوم	326	3.0	308	2.5	373	2.7
العاملون في الفنادق نجمتين	344	3.1	408	3.3	330	2.4
العاملون في أخرى[2]	568	5.3	706	5.7	1201	8.5
المجموع	3226	29.4	3607	29.3	3998	28.5
جملة العاملين	2015	%	2016	%	2017	%
غير عماني						
العاملون في الفنادق خمس نجوم	2347	21.2	2578	20.9	3013	21.5
العاملون في الفنادق أربع نجوم	1878	17.0	2038	16.5	1977	14.1
العاملون في الفنادق ثلاثة نجوم	1126	10.0	1327	10.8	1139	8.1
العاملون في الفنادق نجمتين	1222	11.1	1425	11.6	1299	9.2
العاملون في أخرى[2]	1206	11.2	1365	11.1	2621	18.7
المجموع	7778	70.7	8734	70.8	10049	71.5

المصدر: الكتاب السنوي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات العدد 46 سلطنة عمان

1. مبدئي 2.أخرى : تتضمن الفنادق تصنيف نجمة واحدة والفنادق غير المصنفة إضافة إلى الشقق الفندقية والاستراحات

يتبين من الملحق رقم (6) ارتفاع عدد العاملين في وسائل الإيواء بشكل عام من خلال السنوات (2015 -2016 – 2017) على التوالي (11004- 12341- 14048)، وأن الفنادق الخمس نجوم قد استحوذت على أعلى عدد من العاملين في الفنادق، حيث كان عددهم في العام 2015 (3509) عاملا ارتفع إلى (4305) عاملا في العام 2017 بزيادة تقدر بـــ 796 عاملا، بينما أعداد العاملين في الفنادق ذات التصنيفات الأخرى لم تتجاوز إجمالا 210 مائيتين وعشرة عاملا. أما بالنسبة للعاملين العمانيين

[16]الكتاب السنوي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات العدد 46 سلطنة عمان

في تلك الفنادق إجمالا فيتضح أنهم قلة أمام العمالة الوافدة العاملة فيها، فعدد العمانيين لم يبلغ (4000) أربعة آلاف عاملا عمانيا في العام 2017، في حين يصل عدد الوافدين العاملين فيها إلى (10049) عاملا وافدا في العام نفسه. وهنا لابد من مراجعة سياسة توفير فرص العمل للعمانيين بعد تدريبهم على مثل تلك الأعمال، علما بأن السلطنة لديها مراكز وكليات وتخصصات في الجامعات الحكومية والأهلية في تخصص السياحة والفندقة، وهذا الذي تحرص عليه سياسة التعمين ومحاور التنمية المستدامة واستراتيجياتها المختلفة بدءا بالأولى وانتهاء برؤية 2040.

من خلال تتبع استعراض المقومات السياحية ومؤشراتها المختلفة **بهدف الإجابة عن السؤال الأول** يتضح الآتي:

1- 1.9% نسبة الارتفاع في القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة في السلطنة خلال العام 2017 ليسجل 728مليون ريال عماني مقارنة بنحو 715 مليون ريال عماني في عام 2016. كما شكل زوار المبيت نحو 72.8% من إجمالي الزوار الوافدين إلى السلطنة خلال عام 2017، في حين بلغت نسبة زوار اليوم الواحد 27.2%، وكانت 7.9 ليلة متوسط عدد ليالي الإقامة للسائح الوافد إلى السلطنة خلال عام 2017 مقابل 7.0 ليلة خلال العام السابق. و105 ريال عماني متوسط إنفاق السائح الوافد إلى السلطنة في عام 2017، مقارنة بنحو 101 ريال عماني في عام 2016.

2- يشكل العمانيون نحو 28.5% من إجمالي العاملين بفنادق السلطنة في عام 2017. فقد ارتفع عدد العمانيين العاملين في قطاع الفنادق في السلطنة عام 2017 ليصل إلى 3998 عاملا، مقارنة بـــ 3607 عامل عام 2016.

3- كما أوضحت المؤشرات السياحية وأهمها ازدياد أعداد الفنادق والغرف والشقق وأماكن الإيواء بشكل عام على مستوى السلطنة مع ارتفاع دخلها، مع اتساق زيادة عدد الغرف المعروضة وانخفاض أسعارها. حيث زاد عدد الغرف في الفنادق وما شابهها إلى (25408) غرفة في العام 2109 م، بعدما كان عددها (13603) غرفة في العام 2013م. ويذكر أن زيادة الغرف أمر متسق بزيادة الفنادق والشقق وأماكن الإيواء، فقد زاد عدد الفنادق وما شابهها إلى (492) منشأة فندقية في العام 2019م بعد أن كان عددها (266) منشأة فقط في العام 2013م. وقد سجل إجمالي إيرادات الفنادق خلال عام 2017 ارتفاعا بنحو 2.5% بإجمالي إيرادات بلغت 236 مليون ريال عماني.

4- ووفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فقد ارتفع عدد السياح في سلطنة عمان بنسبة 9.4% خلال العام 2019م، حيث بلغ إجمالي عدد الزوار القادمين إلى السلطنة (3.5) مليون زائرا في العام (2019)، مقارنة بـــ3.2 مليون سائحا في عام 2018، بينما بلغ عدد الزوار

المغادرين من السلطنة 6.6 مليون زائر خلال العام نفسه. وقد قابل تلك الزيادات في عدد الغرف السياحية وأعداد السياح زيادة عائدات الحركة السياحة وخاصة الفنادق من 190 مليون ريالا عمانيا إلى 260 مليونا ريالا عمانيا خلال الفترة من2013م إلى 2018م، مما يعني نجاح الخطط الاستثمارية السياحية، وارتفاع الوعي الاستثماري السياحي في السلطنة. وما حققته السلطنة خلال العام 2019 يفوق التوقعات، حيث كان من المتوقع أن يزداد عدد السياح القادمين إلى سلطنة عُمان بمعدل نمو سنوي مركب، نسبته 5% بين عامي 2018 و2023، ليصل إلى 3.5 مليون سائح، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن سوق السفر العربي. محمود محمد ــ مسقط.[17]

5- ويلاحظ ارتفاع عدد النزلاء العمانيين في عام 2018م مقارنة بعام 2017م بما نسبته 7. 4 بالمائة، وقد تبين أن 39% من نزلاء الفنادق في السلطنة في عام 2017 كانوا من العمانيين، في حين شكل الأوروبيون حوالي 24% من إجمالي النزلاء بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النزلاء الآخرين بوجه عام، مما يعني نجاح جهود الترويج للسياحة الداخلية، الأمر الذي يشير إلى كفاءة الخدمات المقدمة بفنادق السلطنة. وبلغ إجمالي الموافقات المبدئية لإقامة المنشآت الفندقية حتى نهاية عام 2019م (153) موافقة، ومن المتوقع افتتاح (135) منشأة فندقية في الفترة ما بين (2020- 2022م)، بإجمالي (7401) غرفة. فيما بلغ إجمالي عدد تراخيص الشركات السياحية (مكاتب السفر والسياحة والنقل السياحي) حتى نهاية عام 2019م، (1723) ترخيصاً.[18]

6- كما تبين بوجه عام ازدياد أعداد الزوار إلى بعض المواقع السياحية في الموسم 2019م مقارنة بالعام 2018م، وقد انعكس زيادة أعداد زوار بعض المواقع السياحية في ارتفاع القيمة المضافة للقطاع السياحي بـــ 8. 6% لتبلغ 789 مليونا ريالا عمانيا بنهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 738 مليونا ريالا عمانيا في عام 2017م، كما بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 6% لعام 2019.

7- كما ارتفع إنفاق السياحة الوافدة إلى السلطنة في السنوات الأربع الماضية من الخطة الخمسية التاسعة إلى 2.3 مليار ريال عماني مقابل 1.2 مليار ريال عماني في الخطة الخمسية السابقة (2011 – 2015) في مؤشر يعكس النمو السياحي الذي سجلته الخطة الخمسية التاسعة التي بدأ تنفيذها في عام 2016 وانتهت في2020م.[19]

---

[17] Alroeya (https://www.alroeya.com/117-53/2116965-35--2019ص 11:50 2020 مارس 3

[18] https://bawabaa.org/news/business/economy/143561/#:~:text2021 بوابة الأخبار 2 مارس

[19] https://www.atheer.om/archives/535809 العمانية -أثير

لاستكمال إجابة السؤال تم الرجوع إلى إجابات المبحوثين في دليل المقابلة شبه المقننة ومفادها يتمثل فيما يلي:

1- تمكن القطاع السياحي في السلطنة من جذب المستثمرين المحليين والأجانب حيث يمثل ذلك قيمة مضافة للناتج المحلى ولتنشيط الاقتصاد .
2- تنفيذ برامج الترويج السياحي للسلطنة كوجهة سياحية مما أدى إلى انتعاش السوق وفتح مشروعات جديدة ومتطورة.
3- استطاع قطاع السياحة توفير فرص عمل وعدد من الوظائف في القطاع السياحي الخاص للمواطنين مثل شركات السياحة وكذلك الفنادق.
4- استمرارية الحفاظ على التراث الوطني والموروثات الشعبية مثل الفنون الشعبية والحرف التقليدية والمأكولات العمانية والترويج لها وتسويقها.
5- ارتفاع مساهمة السياحة في الدخل القومي وتحقيقها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة.
6- ساعد القطاع السياحي على نمو المجتمع اقتصادياً واجتماعياً من خلال إعداد وتأهيل الكوادر السياحية.
7- ساهم القطاع السياحي على تنويع مصادر الدخل في السلطنة من خلال إنفاق السياح والزوار.
8- التداخل والتفاعل بين المواطنين خاصة العاملين في قطاع السياحة والسائحين، حيث إنهم من أماكن ودول مختلفة ولهم مواصفات خاصة ويؤدى ذلك إلى اكتساب العاملين في قطاع السياحة مهارات وقدرات خاصة مثل اللغات الأجنبية تجعلهم شخصيات مؤثرة وتسهم في نشر جو من السلام والأمن وتوثيق عرى العلاقات الشخصية والدولية ونشر ثقافة المجتمع العماني بين السياح الخارجيين من خلال المهرجانات والمعارض السنوية.
9- تسهم السياحة في جلب عملات أجنبية والتي بدورها تنعكس على ارتفاع مستوى المعيشة.
10- تتطلب الأنشطة السياحية الاهتمام بالطرق والمواصلات والخدمات العامة وقطاع الاتصالات والمياه ومراقبة الأسواق والاهتمام بجميع مرافق الحياة والنظافة العامة، كل ذلك من شأنه أن يعود بالنفع على المواطن والمقيم على أرض السلطنة.

السؤال الثاني: ما هي التحديات التي تواجه قطاع السياحة في سلطنة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال عمد فريق الدراسة إلى الآتي:

استعرض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة التي نفذت في السلطنة، مثل دراسة الربداوي 2015، ودراسة العلوي 2019، مع الرجوع إلى دليل المقابلة الذي وزع على عينة طبقية من

الخبراء الأكاديميين والعاملين في قطاع السياحة في السلطنة، واستخلص أهم التحديات التي تواجه القاع السياحي وقسمها على النحو التالي:

أولاً: التحديات التخطيطية

1- على الرغم من التوجه الجيد للتخطيط للقطاع السياحي في الوقت الحاضر في السلطنة من خلال تنفيذ بعض المشروعات السياحية المغلة للدخل القومي مثل مشروع الموج ومشروع المدينة الزرقاء، إلا أن يلاحظ تركز المشروعات الحكومية السياحية في عواصم المحافظات وخاصة مسقط وصور وصلالة، وهذا الأمر يخلق صعوبة لدى المستثمرين من الداخل والخارج في التنافس الاستثماري في حين بإمكان الحكومة توزيع المشروعات الاستثمارية السياحية في محافظات السلطنة التي تمتلك المقومات السياحية التاريخية والطبيعية.

2- فضلا عن التحدي الذي يتمثل في ضعف البيانات القاعدية الخاصة بالسياحة في السلطنة من حيث العاملين والمرافق والمقومات السياحية، فالبيانات المتوافرة لا تفي باحتياجات التخطيط المستقبلي السليم

3- اقتصار توجيه الاستثمارات الداخلية والأجنبية إلى بعض المشروعات المحدودة كالفنادق أو الشاليهات، وعدم شمولها كافة المرافق السياحية الجاذبة، الأمر الذي يجعل المشروعات متماثلة ونسخ متقاربة في المحافظات دون تنويع يذكر، وهذا مردة لسوء التخطيط المركزي لدى الوزارة.

4- على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير البنى التحتية عامة في السلطنة وذات الصلة بالقطاع السياحي خاصة، إلا أننا نجد القطاع السياحي لا يزال يعاني من ضعف خدمات الاتصالات ومشروعات الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات الجيدة التي توصل إلى الأماكن السياحية وعدم الاهتمام بالمظهر العام أو بالزي السياحي الموحد، وضعف الخدمات المصرفية لدى بعض المواقع السياحية، والاستغلال السيء للسياح من قبل بعض العاملين والمستثمرين في القطاع السياحي برفع الأسعار دون مبرر ولا رقابة، فضلا عن عدم تخصيص شرطة للمواقع السياحية والأثرية.

5- عدم وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة العمانية والتي تعكس أصالتها.

6- عدم وجود آليات للتسويق السياحي لدى الجهات المختصة، بالإضافة إلى ضعف انتهاج وسائل جذب مسايرة للتطورات والمنافسة عالمياً في قطاع السياحة لإرضاء السائحين المحليين والخارجيين.

7- قلة تخصيص ميزانيات مناسبة وكافية لقطاع السياحة من قبل الحكومة والاعتماد على السياحة الموسمية.

8- ثقافة المجتمع العماني غير المشجعة لاتجاه أبنائهم للعمل في القطاع السياحي، مما يجعل الشباب متردد في العمل بالفنادق والمنتجعات السياحية نظرا لقلة الحوافز للعاملين في القطاع السياحي.

ثانياُ: التحديات التي تواجه القطاع الخاص

رغم استشعار القطاع الخاص جدوى الاستثمار السياحي في السلطنة إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات أهمها:

1- ضعف الدعم المخصص للمشروعات السياحية في الموازنات العامة للوزارة. قلة الاهتمام من قبل الجهات المعنية بقطاع السياحة عامة والسياحة المحلية خاصة، بالإضافة إلى ضعف المرافق السياحية العامة

2- تحديات البنية التحتية الضعيفة في مناطق الجذب السياحي مثل الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية ومحافظة ظفار ورمال الشرقية في محافظة شمال الشرقية.

3- البيروقراطية الإدارية وعدم مرونة المنظومة التشريعية والقانونية التي يفترض أن تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في السياحة العمانية التي تعرقل المستثمر الداخلي والخارجي من حيث الاشتراطات السياحية التي تخضعها الوزارة لمجموعة كبيرة من الوزارات والجهات.

4- قلة المؤسسات التعليمية المعنية بالجانب السياحي التي ترفد القطاع بكوادر متخصصة تناسب المتطلبات الفعلية لسوق عمل السياحة مثل تخصص الترويج السياحي

5- قلة الاهتمام من قبل الجهات المعنية بقطاع السياحة عامة والسياحة المحلية خاصة، بالإضافة إلى ضعف المرافق السياحية العامة

6- عدم الاستفادة من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى.

7- ضعف الشراكة بين الجهات الرسمية والجهات الخاصة في القطاع السياحي، الأمر الذي يتسبب في خلق فجوات.

8- الإتجار بالأراضي السياحية من قبل بعض المستثمرين غير الجادين.

ثالثاً: السؤال الثالث: ما الآليات والإجراءات المقترحة لتطوير قطاع السياحة في سلطنة عمان؟

اكتفى فريق الدراسة بما أورده الخبراء الأكاديميين والعاملين في القطاع السياحي من آليات مقترحة لتطوير السياحة العمانية، مجيبين بذلك عن السؤال الثالث، وهي على النحو التالي:

1- إدراج المفهوم والوعي السياحي في المناهج الدراسية للمراحل الدراسية وخاصة التعليم الأساسي للحفاظ على المكتسبات والمرافق والمواقع السياحية الطبيعية والتراثية.
2- تسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتقديم التسهيلات للمستثمرين.
3- تكثيف التشجيع والترويج للسياحة وخاصة الداخلية من منطلق أنها رافد دائم وثابت.
4- توظيف المقومات السياحية التي تزخر بها السلطنة عموماً، مع التركيز على المحافظات التي تمتلك المقومات السياحية أكثر من غيرها مثل محافظة مسقط وظفار وصور والداخلية لتنشيط الحركة السياحية المحلية والإقليمية والدولية على مدار العام، الأمر الذي يسهم بصورة مباشرة في تعظيم العوائد المالية والاقتصادية للدولة والمجتمع وبالتالي ضمان تدفق فرص العمل لسوق العمل وأيضاً زيادة الإيرادات.
5- التركيز على إحياء المواقع الأثرية والبيوت التراثية والمزارات والعيون المائية والأسواق واستثمارها عبر ترميمها وتطويرها بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي بما يحقق الحفاظ على هذا التراث ويحقق الإيرادات المالية.
6- الاستمرار في إقامة المهرجانات والفعاليات العالمية باستمرار لما لها من أهمية في جذب الزوار وبالتالي تعزيز الحركة التجارية وزيادة قوة الشراء في المجتمع.
7- إعفاء المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية من الرسوم والضرائب خلال فترات الأزمات ودعمها مثل جائحة كورونا كوفيد 19.
8- السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وإدارة القطاع السياحي خلال أزمة كورونا بطريقة ابتكارية.
9- التنسيق مع الجهات المختصة لدعم الابتكارات والتطبيقات الذكية في القطاع السياحي وتقديم حزم جاذبة لتحفيز الاستثمار السياحي الداخلي واستقطاب الاستثمار الخارجي ووضع خطة استراتيجية على المدى القصير والبعيد لاستهداف الأسواق السياحية المحلية والإقليمية.
10- دعم القطاع السياحي وتوجيهه لتوفير فرص عمل جيدة للعمالة الوطنية الباحثة عن عمل
11- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميز في عالم التنافس السياحي.
12- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية العمانية في القطاع السياحي من خلال التعليم والتدريب.

13- الاهتمام بالجانب الإعلامي وتنمية وعى المجتمع بأهمية القطاع السياحي.
14- المحافظة على الموارد الطبيعية الجاذبة للسياحة وتنويع عناصر الجذب السياحي لتحقيق أفضل استخدام للعرض السياحي المتكامل.
15- المحافظة على الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية
16- مكافحة التصحر والتدهور البيئي للأراضي والمحافظة على التنوع البيئي كمورد سياحي.
17- الاهتمام بالأفكار الإبداعية التي تسهم في زيادة الوقت الذي يمكثه السائح في البلد.
18- تطوير وابتكار أنواع الأنشطة السياحية.
19- زيادة الموارد المالية اللازمة لتطوير المناطق السياحية.
20- الاهتمام بالسياحة الصحراوية حيث تعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية فيها.
21- توزيع الاستثمارات السياحية ومشروعاتها على المحافظات في السلطنة وفقاً لما تتمتع به من مقومات
22- زيادة التخصصات العلمية في مجالات السياحة في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.
23- الاهتمام بدعم وإحياء الصناعات التقليدية كعنصر جذب للسياح.
24- إقامة منتجعات سياحية في أماكن جاذبة ومهيأة مثل الجبل الأخضر وجبال ظفار.
25- من المهم جعل السياحة مستمرة طوال السنة وعدم الاعتماد على السياحة الموسمية.
26- خلق سياحة ثقافية تعليمية ودينية وصحية وتبادل الوفود مع الدول الشقيقة والصديقة.
27- الاستثمار في قطاع السياحة التجارية (تبادل وفود المستثمرين).
28- رفع مستوى الخدمات والمرافق السياحية وفتح آفاق واسعة للمشروعات الأهلية التي ترفع من مستوى الدخل وتنويع مصادرها.

نتائج الدراسة

بعد استعراض مجريات الدراسة تمكن الباحثون من التوصل إلى النتائج التالية

1- أن السلطنة تزخر بالمقومات السياحية الطبيعية والحضارية التي يمكن استثمارها اقتصاديا بشكل يمثل رافدا قوياً للدخل القومي
2- ارتفاع في القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة في السلطنة خلال العام 2017 بنسبة (1.9%) ليسجل 728مليون ريال عماني مقارنة بنحو 715 مليون ريال عماني في عام 2016.
3- استطاع القطاع السياحي خلق فرص عمل للعمانيين حيث بلغ عددهم (3998) عمانيا في عام 2017 بنسبة 28.5% من إجمالي العاملين بفنادق السلطنة، مقارنة بـــ 3607 عامل عام 2016.

4- ازدياد أعداد الفنادق والغرف والشقق وأماكن الإيواء بشكل عام على مستوى السلطنة مع ارتفاع دخلها، حيث زاد عدد الغرف في الفنادق وما شابهها إلى (25408) غرفة في العام 2109 م، بعدما كان عددها (13603) غرفة في العام 2013م. وزاد عدد الفنادق وما شابهها إلى (492) منشأة فندقية في العام 2019م بعد أن كان عددها (266) منشأة فقط في العام 2013م، وارتفعت إيرادات الفنادق خلال عام 2017 بنحو 2.5% بلغت 236 مليون ريال عماني.

5- ارتفع أعداد السياح في سلطنة عمان بنسبة 9.4% خلال العام 2019م، ليصل عددهم إلى (3.5) مليون زائرا، مقارنة بـــ3.2 مليون سائحا في عام 2018. بينما بلغ عدد الزوار المغادرين من السلطنة 6.6 مليون زائر خلال العام نفسه. وقد قابل تلك الزيادات في عدد الغرف السياحية وأعداد السياح زيادة عائدات الحركة السياحة وخاصة الفنادق من 190 مليون ريالا عمانيا إلى 260 مليونا ريالا عمانيا خلال الفترة من2013م إلى 2018م.

6- ارتفاع أعداد النزلاء في عام 2018م مقارنة بعام 2017م بما نسبته 7. 4 بالمائة، ونسبة العمانيين منهم 39% من نزلاء الفنادق في السلطنة.

7- ازدادت أعداد الزوار إلى بعض المواقع السياحية في الموسم 2019م مقارنة بالعام 2018م، مما ارتفعت معه القيمة المضافة للقطاع السياحي بـــ 8. 6% لتبلغ 789 مليونا ريالا عمانيا بنهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 738 مليونا ريالا عمانيا في عام 2017م، كما بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 6% لعام 2019.

8- كما ارتفع إنفاق السياحة الوافدة إلى السلطنة في السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية التاسعة إلى 3ر2 مليار ريال عماني مقابل 2ر1 مليار ريال عماني في الخطة الخمسية السابقة (2011 – 2015) في مؤشر يعكس النمو السياحي الذي سجلته الخطة الخمسية التاسعة التي بدأ تنفيذها في عام 2016 وانتهت في2020م.[20]

9- استمرارية الحفاظ على التراث الوطني والموروثات الشعبية مثل الفنون الشعبية والحرف التقليدية والمأكولات العمانية والترويج لها وتسويقها.

10- ساهم القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في السلطنة

11- أسهم القطاع السياحي في التنمية الشاملة من خلال توفير الخدمات البنى التحتية للمواطنين والمقيمين كالطرق والمواصلات والخدمات العامة وقطاع الاتصالات والمياه ومراقبة الأسواق والاهتمام بجميع مرافق الحياة والنظافة العامة وغيرها.

[20] https://www.atheer.om/archives/535809 _العمانية –أثير

12- هناك مجموعة من التحديات التخطيطية للقطاع تتمثل في:

- تركز المشروعات في أمهات المدن وحواضر المحافظات، مع تماثلها، الأمر الذي يشكل هاجسا لدى المستثمرين والمستفيدين من قطاع السياحة.
- ضعف البنى التحتية (كالطرق والاتصالات والكهرباء والإنارة وشبكات الصرف الصحي) التي تخدم مشروعات السياحة خاصة في المناطق الطبوغرافية الجبلية والصحراوية
- قلة تخصيص ميزانيات مناسبة وكافية لقطاع السياحة من قبل الحكومة والاعتماد على السياحة الموسمية. وعدم وجود آليات للتسويق السياحي مسايرة للتطورات والمنافسة عالمياً في قطاع السياحة لإرضاء السائحين المحليين والخارجيين.

13- هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع الخاص تشمل:

- ضعف الدعم المخصص للمشروعات السياحية في الموازنات العامة للوزارة، وقلة الاهتمام من قبل الجهات المعنية بقطاع السياحة عامة والسياحة المحلية خاصة
- البيروقراطية الإدارية وعدم مرونة المنظومة التشريعية والقانونية التي يفترض أن تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي الاستثمار المحلي والخارجي في السياحة
- قلة المؤسسات التعليمية التي ترفد القطاع بكوادر متخصصة تناسب المتطلبات الفعلية السياحية

14- هناك مجموعة من الآليات والإجراءات لتطوير وتنمية القطاع السياحي تتمثل في:

- إدراج المفهوم والوعي السياحي في المناهج الدراسية للمراحل الدراسية وخاصة التعليم الأساسي للحفاظ على المكتسبات والمرافق والمواقع السياحية الطبيعية والتراثية.
- تسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتكثيف التشجيع والترويج للسياحة وخاصة الداخلية
- من المهم جعل السياحة مستمرة طوال السنة وعدم الاعتماد على السياحة الموسمية. توظيف المقومات السياحية على مدار العام الأمر الذي يسهم في ضمان تدفق فرص العمل لسوق العمل وزيادة الإيرادات.
- التركيز على إحياء المواقع الأثرية والبيوت التراثية والمزارات والعيون المائية والأسواق واستثمارها بما يحقق الحفاظ على هذا التراث ويعد رافدا للإيرادات المالية.
- الاستمرار في إقامة المهرجانات والفعاليات العالمية وإعفاء المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية من الرسوم والضرائب خلال فترات الأزمات ودعمها مثل جائحة كورونا كوفيد 19.
- الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميز في عالم التنافس السياحي.
- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية العمانية في القطاع السياحي من خلال التعليم والتدريب.

- تطوير وابتكار أنواع الأنشطة السياحية.
- زيادة الموارد المالية اللازمة لتطوير المناطق السياحية.
- الاهتمام بالسياحة بأنواعها المختلفة وعدم التركيز على أنواع محددة فقط
- توزيع الاستثمارات السياحية ومشروعاتها على المحافظات في السلطنة وفقاً لما تتمتع به من مقومات

مستخلص النتائج

بعد العرض لمنهجية وأسئلة ونتائج الدراسة ومقترحات الخبراء والمختصين، تمكن الباحثون من التوصل لمستخلص النتائج التالي:

1- أن السلطنة تزخر بالمقومات السياحية الطبيعية والحضارية التي يمكن استثمارها اقتصاديا بشكل يمثل رافدا قوياً للدخل القومي ومصدرا قويا من مصادر دخلها.

2- خلق القطاع السياحي فرص عمل للعمانيين حيث بلغ عددهم (3998) عمانيا في عام 2017 بنسبة 28.5% من إجمالي العاملين بفنادق السلطنة، مقارنة بـــ 3607 عامل عام 2016.

3- ارتفعت القيمة المضافة للقطاع السياحي بـــ 8. 6% لتبلغ 789 مليونا ريالا عمانيا بنهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 738 مليونا ريالا عمانيا في عام 2017م، كما بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 6% لعام 2019.

4- استطاع القطاع السياحي الاستمرار في الحفاظ على التراث الوطني والموروثات الشعبية مثل الفنون الشعبية والحرف التقليدية والمأكولات العمانية والترويج لها وتسويقها.

5- أسهم القطاع السياحي في التنمية الشاملة من خلال توفير الخدمات البنى التحتية للمواطنين والمقيمين كالطرق والمواصلات والخدمات العامة وقطاع الاتصالات والمياه ومراقبة الأسواق والاهتمام بجميع مرافق الحياة والنظافة العامة وغيرها.

6- أن هناك مجموعة من التحديات التخطيطية للقطاع تتمثل في تركز المشروعات في أمهات المدن وحواضر المحافظات، مع تماثلها، وضعف البنى التحتية (كالطرق والاتصالات والكهرباء والإنارة وشبكات الصرف الصحي) التي تخدم مشروعات السياحة خاصة في المناطق الطبوغرافية الجبلية والصحراوية، وقلة الميزانيات المخصصة لقطاع السياحة من قبل الحكومة والاعتماد على السياحة الموسمية.

7- أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع الخاص تتركز ضعف الاهتمام من قبل الجهات المعنية بقطاع السياحة عامة والسياحة المحلية خاصة، والبيروقراطية الإدارية وعدم مرونة المنظومة التشريعية والقانونية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي المستثمر في السياحة، قلة الكوادر الوطنية المتخصصة في السياحية لقلة المؤسسات التعليمية المهتمة بالقطاع.

8- أن هناك مجموعة من الآليات والإجراءات لتطوير وتنمية القطاع السياحي مقترحة من قبل فريق البحث والخبراء المختصين، تتمثل في إدراج المفهوم والوعي السياحي في المناهج الدراسية للحفاظ على المكتسبات والمرافق والمواقع السياحية الطبيعية والتراثية، وتسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتكثيف التشجيع والترويج للسياحة وخاصة الداخلية، وضرورة جعل السياحة مستمرة طوال السنة وعدم الاعتماد على السياحة الموسمية لضمان تدفق فرص العمل لسوق العمل وزيادة الإيرادات، والعمل على إعفاء المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية من الرسوم والضرائب خلال فترات الأزمات ودعمها مثل جائحة كورونا كوفيد 19، والعمل على رفع كفاءة الموارد البشرية العمانية في القطاع السياحي من خلال التعليم والتدريب، وزيادة الموارد المالية اللازمة لتطوير المناطق السياحية، وتوزيع الاستثمارات السياحية ومشروعاتها على المحافظات في السلطنة وفقاً لما تتمتع به من مقومات.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1- توزيع المشروعات السياحية في المحافظات ذات المقومات السياحية، وتحديث وتطوير البنى التحتية التي تخدم السياحة.

2- زيادة الموازنة المخصصة لقطاع السياحة

3- سرعة تحديث القوانين السياحية بما يواكب التطور الاجتماعي والثقافي والتنافس الإقليمي والعالمي في ذات السياق.

4- زيادة المؤسسات التعليمية التي ترفد القطاع بكوادر متخصصة تناسب المتطلبات الفعلية السياحية

5- إدراج المفهوم والوعي السياحي في المناهج الدراسية للمراحل الدراسية وخاصة التعليم الأساسي للحفاظ على المكتسبات والمرافق والمواقع السياحية الطبيعية والتراثية.

6- – تسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتكثيف التشجيع والترويج للسياحة وخاصة الداخلية

7- تنويع السياحة واستمراريتها طوال السنة وعدم الاعتماد على السياحة الموسمية.

المراجع

- إبراهيم، كرمية.(2005/2004م). دراسة "العلاقات العامة في المؤسسة السياحية الجزائرية دراسة حالة لوزارة السياحة". رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر. الجزائر.
- أرشيف: السياحة العربية. (2013). صحاري في سلطنة عمان. نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.
- بدون. 15/يوليو/2019م. السلطنة تحقق أربعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة. مقال في جريدة عمان تم الاطلاع عليه https://www.omandaily.om
- بدون. مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي في السلطنة،2020م. العمانية – أثير https://www.atheer.om
- بدون، (2020). وثيقة الرؤية الأولية عمان 2040، https://www.2040.om/#2040News
- بدون، البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية (عماننا، 2020). ركائز التنمية المستدامة، تمت زيارة الموقع 9/2/2021
- جريدة الوطن. 2021/1/22. صدر في 17/ إبريل/2019 في الملحق الاقتصادي https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2019/8/19
- جريدة عمان. ديسمبر، 2016 – تمت زيارة الموقع 2021/2/11م https://www.omandaily.om/?p=412918
- الحارثي، علي بن أحمد. (2018م). العنوان إلى معالم عمان. مكتبة ديوان العرب الأهلية العامة. مسقط– سلطنة عمان.
- حلاوة، جمال رضا محمد وهواش، أماني (2017). واقع التنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية السياحية. دراسة حالة مدينة اريحا– الضفة الغربية – فلسطين، بحث منشور، المجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، العدد الأول، المجلد الثاني.
- الربداوي، قاسم. (2014). دراسة "السياحة وآفاقها المستقبلية في سلطنة عمان". دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق.المجلد30–العدد1+2. الجمهورية العربية السورية.
- ساحل، محمد وبن تفات، عبد الحق. (2018). " إبراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة (1995–2016)". مجلة دراسات وأبحاث. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية– السنة العاشرة. العدد 30 مارس 2018م. الجزائر.
- السحيمات، فادي محمد. (2014). دراسة "أثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني في الأردن – دراسة ميدانية من وجية نظر العاملين في قطاع السياحة". رسالة ماجستير قدمت في جامعة أوتارا ماليزيا.
- السروجي، طلعت مصطفى. (2012م). التنمية الاجتماعية: المثال والواقع. دار الهداية للطباعة والنشر. القاهرة– جمهورية مصر العربية

- سعيدي، يحيى، والعمراوي، سليم. (2013م). دراسة "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر". جامعة المسيلة – الجزائر– منشورة في مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد السادس والثلاثون – الجمهورية الجزائرية.
- شارلس، كولستاد. (2005م) الاقتصاد البيئي. ترجمة: عبد الخير أحمد. جامعة الملك سعود. الرياض.
- الشاروني، يوسف. (1990). الناشر: رياض الريس للكتب والنشر. ط 1 .
- شركة تنمية نفط عمان. (2009م) كتاب "عمان الإنسان والمكان" منشورات شركة تنمية نفط عمان. مسقط– سلطنة عمان.
- شياد، فيصل.(2014). تنمية السياحة العربية البينية :العقبات والحلول، بحث منشور، مجلة رؤى استراتيجية، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر.
- عاشور، سعيد عبدالفتاح وخليفات ، عوض محمد. (2004م). عمان والحضارة الإسلامية. منشورات جامعة السلطان قابوس. ط 6. مسقط – سلطنة عمان.
- عبد الرحمن الصوفي وآخرون. (2013م). المجتمع العماني المعاصر. إصدارات جامعة السلطان قابوس. مسقط – سلطنة عمان.
- عبد الرضا، زيد حامد. (غير معروف السنة). سبل النهوض في تنمية قطاع السياحة في العراق، بحث لنيل البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد. جامعة القادسية. جمهورية العراق.
- عشي، صليحة (2011). الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، رسالة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- عطية، شعبان عبد العاطي وحسين، أحمد حامد وحلمي، جمال مراد. (2004م). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية. جمهورية مصر العربية.
- العلوي، عفاف. (2019م). دراسة "دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية قطاع السياحة بسلطنة عمان – دراسة ميدانية" . جامعة عين شمس، كلية الآداب –قسم المكتبات والمعلومات، جمهورية مصر العربية
- العمانية – أثير أرشيف الموقع 19 سبتمبر 2020 تمت زيارة الموقع 2021/2/2م https://www.atheer.om/archives/535809
- الغافري، عبد الله. (2006م). الأفلاج العمانية: منظومة حياة مهددة. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي لحماية المياه الجوفية في طرابلس في 22/نوفممبر/2006م – ليبيا. مكتبة جامعة السلطان قابوس. مسقط سلطنة عمان.
- غياط، شريف وخليل، أسماء (2017). السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية "ولاية قالمة نموذجاً"، بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين (2).
- الكاتب غير معرف. التنمية المستدامة. (2020م) البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية، عماننا، https://omanportal.gov.om

- كافي، مصطفى يوسف. (2014م). السياحة البيئية المستدامة– تحدياتها وآفاقها. دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق – الجمهورية العربية السورية
- لزهر، بعوط (2011). الترويج للمقومات السياحية ودوره في التنمية المحلية: حالة ولاية قالمة، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مجلس التعاون الخليجي. (2016). قطاع السياحة الخليجي ما بين التحديات ومتطلبات التطوير. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أمانة شئون التخطيط.
- محمد، مودة على أحمد. (2018). دور السياحة في التغير الاجتماعي والتنموي في السودان: دراسة حالة مدينة بورتسودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد تنمية الأسرة والمجتمع.
- محمود محمد ــ مسقط --35-2116965-53/117-https://www.alroeya.com (Alroeya) 2019مارس 2020 11:50 ص
- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك – مركز أنقرة) (2015). السياحة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات. منظمة التعاون الإسلامي، تركيا، أنقرة.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2017م). الكتاب السنوي. العدد 44. مسقط – سلطنة عمان
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2018م). الكتاب السنوي. العدد 45. ص461-462 . مسقط – سلطنة عمان
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2019م). الكتاب السنوي. العدد 46. والصفحة 422. مسقط – سلطنة عمان
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2020م). الكتاب السنوي. العدد 47. مسقط – سلطنة عمان
- المعشني، أحمد محاد سعيد.(1997م). فنون العمارة التقليدية في محافظة ظفار. مسقط – سلطنة عمان.
- المعني، سيف بن سليمان. (2016م). مقال: "الاستثمار السياحي للجبال العمانية". تاريخ المقال 5 ديسمبر، 2016م. تم الاطلاع عليه بتاريخ يناير2020م من خلال موقع جريدة عمان الرسمي – Saifalmaani54@gmail.com. https://www.omandaily.om
- منظمة العمل الدولية (2013). دليل الحد من الفقر من خلال السياحة. الطبعة الثانية، جنيف.
- الموسوعة العمانية. (2013م). المجلد السادس. ط1. 2013. وزارة التراث والثقافة. مسقط – سلطنة عمان.
- موسوعة المعلومات (2016). معلومات عن سلطنة عمان. (أطلع عليه ب تاريخ2020/12/25م). نسخة محفوظة 26 سبتمبر 2016 على موقع واي باك مشين.
- موقع وزارة الإعلام العمانية – البوابة الإعلامي. المتاحف العمانية. تمت زيارة الموقع بتاريخ 18/2/2020 http://www.omaninfo.om نسخة محفوظة 5 مارس 2016 على موقع واي باك مشين
- موقع وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان. http://www.mhc.gov.om

- موقع وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان. OWHS نسخة محفوظة 17 يناير 2016 على موقع واي باك مشين.http://www.mhc.gov.om
- النظام الأساسي للدولة. (1996). سلطنة عمان.
- وزارة التراث والسياحة. (1996). الموسوعة العمانية. (2013م). المجلد السادس. ط1. سلطنة عمان.
- وزارة السياحة العمانية. (2019م). التقرير السنوي. مسقط – سلطنة عمان.
- وزارة السياحة العمانية. (بدون). المتاحف العمانية. تمت زيارة الموقع بتاريخ 20/2/2020 https://omantourism.gov.om
- وزارة السياحة العمانية (2016). الاستراتيجية العُمانية للسياحة (2016–2024): الملخص التنفيذي، سلطنة عمان.
- وزارة النقل والاتصالات. (2019م). التقرير السنوي لوزارة النقل والاتصالات.

كلية الآداب والعلوم التطبيقية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة شبه مقننة

حول

تفعيل إسهامات قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان

إعداد

د.ناصر الصيعرى د.محمد فودة

د.أحمد مختار د.محمد طبيشات

2021م

ملحق رقم (1)

الاسم : اختياري .....

السن : .....

التخصص: .....

سنوات الخبرة في مجال السياحة: .....

التساؤل الأول: من تعايشك داخل المجتمع العماني وانطلاقا من خبراتك ومجال تخصصك ما أهم إسهامات القطاع السياحي بالسلطنة من وجهة نظرك في تنمية المجتمع؟

.....
.....
.....

التساؤل الثاني: في تصورك ما أوجه القصور (إن وجدت) التي تراها في أداء مؤسسات القطاع السياحي في المجتمع العماني؟

.....
.....
.....

التساؤل الثالث: من وجهة نظرك ما المقترحات اللازمة لتفعيل وتطوير إسهامات قطاع السياحة في التنمية المستدامة بالمجتمع العماني؟

.....
.....
.....

ملحق رقم (2)

إجابات دليل المقابلة شبة المقننة بعد التحليل

النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول

ما أهم إسهامات القطاع السياحي في تنمية مجتمع السلطنة من وجهة نظر المبحوثين؟

1. جذب المستثمرين المحليين والأجانب
2. الترويج للسلطنة كوجهة سياحية مما أدى إلى انتعاش السوق وفتح مشاريع جديدة ومتطورة.
3. توفير فرص عمل وعدد من الوظائف في القطاع السياحي الخاص للمواطنين مثل شركات السياحة وكذلك الفنادق.
4. استمرارية الحفاظ على الموروثات الشعبية مثل الفنون الشعبية والحرف التقليدية والمأكولات العمانية.
5. اهتمام الدولة بتنمية القطاع السياحي أدى إلى رفع مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
6. ساعد القطاع السياحي على نمو المجتمع اقتصادياً واجتماعياً من خلال إعداد ونشر المعلومات السياحية وكذلك ترتيب وتنفيذ البرامج السياحية، إضافة إلى إعداد وتأهيل الكوادر السياحية.
7. تنويع مصادر الدخل في السلطنة من خلال إنفاق السياح والزوار.
8. بذل جهود لعرض الصناعات التقليدية ولتنمية هذا القطاع.
9. تفيد الأنشطة السياحية في نشر المعرفة لتراث الوطن وحضارته.
10. التداخل والتفاعل بين المواطنين خاصة العاملين في قطاع السياحة والسائحين، حيث إنهم من أماكن مختلفة ولهم مواصفات خاصة ويؤدى ذلك إلى اكتساب العاملين في قطاع السياحة لمهارات وقدرات خاصة تجعلهم شخصيات مؤثرة وتسهم في إفشاء جو من السلام والأمن.
11. التعرف على ثقافات وعادات وتقاليد مجتمعات السياح، ونشر ثقافة المجتمع العماني لهم من خلال المهرجانات والمعارض السنوية.
12. اكتساب الشباب العماني لبعض اللغات الأجنبية.

13. تسهم السياحة في جذب عدد من المستثمرين من الداخل والخارج، حيث يمثل ذلك قيمة مضافة للناتج المحلى ولتنشيط الاقتصاد.
14. تسهم السياحة في جلب عملات أجنبية والتي بدورها تنعكس على ارتفاع مستوى المعيشة.
15. تتطلب الأنشطة السياحية الاهتمام بالطرق والمواصلات والخدمات العامة وقطاع الاتصالات والمياه ومراقبة الأسواق والاهتمام بجميع مرافق الحياة والنظافة العامة، كل ذلك من شأنه أن يعود بالنفع على المواطن والمقيم على أرض السلطنة.

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثاني

ما أوجه القصور التي يراها المبحوثين في أداء مؤسسات القطاع السياحي في المجتمع العماني؟

1. ضعف البنية التحتية أو الأساسية في بعض المواقع السياحية.
2. عدم الأخذ من التجارب الناجحة في البلدان الأخرى ودراسة أسباب النجاح ومن ثم تطبيقها.
3. ضعف التخطيط لعمل أماكن عائلية أكثر تنوعاً للمجتمع المحلى.
4. ضعف الاهتمام الكافي بالسياحة المحلية.
5. ضعف المرافق السياحية العامة.
6. ضعف الشراكة بين الجهات الرسمية والجهات الخاصة في القطاع السياحي، الأمر الذي يتسبب في خلق فجوات.
7. هناك قصور في إعداد مخرجات التعليم لتتناغم مع سوق العمل في القطاع السياحي.
8. عدم وضع التصميمات المرتبطة بالبيئة العمانية والتي تعكس أصالتها.
9. الإتجار بالأراضي السياحية من قبل بعض المستثمرين غير الجادين.
10. عدم وجود أقسام متخصصة في الترويج السياحي.
11. عدم وجود آليات للتسويق السياحي.
12. ضعف انتهاج وسائل جذب منافسة لإرضاء السائحين المحليين والخارجيين.
13. ارتفاع أسعار الخدمات والمؤسسات العاملة في مجال السياحة.
14. ضعف الاهتمام الكافي لتطوير المقومات السياحية.
15. صعوبة قوانين الاستثمار في القطاع السياحي.
16. قلة المتخصصين في القطاع السياحي وفروعه المختلفة في السلطنة.
17. تركيز الاهتمام بالمقومات السياحية في عواصم المحافظات فقط مثل مسقط وصور وصلالة.

18. قلة تخصيص ميزانيات مناسبة وكافية لقطاع السياحة من قبل الحكومة.
19. قلة مسايرة التطورات والمنافسة عالمياً في قطاع السياحة.
20. ثقافة المجتمع العماني غير المشجعة لاتجاه أبنائهم للعمل في القطاع السياحي، مما يجعل الشباب متردد في العمل بالفنادق والمنتجعات السياحية.
21. الحوافز غير كافية للعاملين في القطاع السياحي.
22. المؤسسات التعليمية المتخصصة في مجال السياحة غير كافية في السلطنة.
23. الاعتماد على السياحة الموسمية فقط.
24. تعاني المؤسسات السياحية من التقليدية المكررة في أداء أدوارها دون إبداع برامج جديدة للسياح.

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث

ما المقترحات التي يراها المبحوثين واللازمة لتفعيل وتطوير إسهامات قطاع السياحة في التنمية المستدامة بالمجتمع العماني؟

1. إدراج المفهوم والوعي السياحي في المناهج الدراسية للمراحل الدراسية في التعليم الأساسي للحفاظ على المكتسبات السياحية والمرافق والمواقع.
2. تسهيل إجراءات الاستثمارات السياحية وتقديم التسهيلات للمستثمرين.
3. تكثيف التشجيع على السياحة الداخلية.
4. توظيف المقومات السياحية التي تزخر بها السلطنة عموماً وظفار على وجه الخصوص لتنشيط الحركة السياحية المحلية والإقليمية والدولية على مدار العام، الأمر الذي يسهم بصورة مباشرة في تعظيم العوائد المالية والاقتصادية للدولة والمجتمع وبالتالي ضمان تدفق فرص العمل لسوق العمل وأيضاً زيادة الإيرادات.
5. التركيز على إحياء المواقع الأثرية والبيوت التراثية والمزارات والعيون المائية والأسواق واستثمارها عبر ترميمها وتطويرها عن طريق المجتمع المحلى بما يحقق الحفاظ على هذا التراث وأيضاً المردود المالي.
6. إقامة المهرجانات والفعاليات العالمية باستمرار لما لها من أهمية في جذب الزوار وبالتالي تعزيز الحركة التجارية وزيادة قوة الشراء في المجتمع.

7. إعفاء المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية من الرسوم والضرائب خلال فترة كورونا ودعمها.
8. السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وإدارة القطاع السياحي خلال أزمة كورونا بنجاح وبطريقة ابتكارية.
9. التنسيق مع الجهات المختصة لدعم الابتكارات والتطبيقات الذكية في القطاع السياحي وتقديم حزم جاذبة لتحفز الاستثمار السياحي الداخلي واستقطاب الاستثمار الخارجي ووضع خطة استراتيجية على المدى القصير والبعيد لاستهداف الأسواق السياحية المحلية والإقليمية.
10. دعم القطاع السياحي وتوجيهه لتوفير فرص عمل جيدة للعمالة الوطنية والقضاء على البطالة.
11. الارتقاء بجودة الخدمات السياحية باعتبارها معيار السبق والتميز في عالم اليوم والمستقبل.
12. العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية العمانية في القطاع السياحي من خلال التعليم والتدريب.
13. الاهتمام بالجانب الإعلامي وتنمية وعى المجتمع بأهمية القطاع السياحي.
14. المحافظة على الموارد الطبيعية الجاذبة للسياحة وتنويع عناصر الجذب السياحي لتحقيق أفضل استخدام للعرض السياحي المتكامل.
15. المحافظة على الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة.
16. محاربة التصحر والتدهور البيئي للأراضي والمحافظة على التنوع البيئي.
17. الاهتمام بالأفكار الإبداعية التي تسهم في زيادة الوقت الذي يمكثه السائح في البلد.
18. تطوير أنواع الأنشطة السياحية.
19. زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية.
20. الاهتمام بالسياحة الصحراوية حيث تعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية بها.
21. توزيع الاستثمارات السياحية ومشاريعها على المحافظات في السلطنة وفقاً لما تتمتع به من مقومات سياحية.
22. زيادة التخصصات العلمية في مجالات السياحة في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.
23. تعمين فرص العمل في القطاع السياحي بعد تدريب وتأهيل الموارد البشرية العمانية.
24. للقطاع السياحي

25. الاهتمام بدعم وإحياء الصناعات التقليدية كعنصر جذب للسياح.

26. إقامة منتجعات سياحية في جبال صلالة.

27. من المهم جعل السياحة مستمرة طوال السنة.

28. خلق سياحة ثقافية تعليمية وتبادل الوفود مع الدول الصديقة.

29. الاستثمار في قطاع السياحة التجارية (تبادل وفود المستثمرين).

30. رفع مستوى الخدمات والمرافق السياحية وفتح آفاق واسعة للمشاريع الأهلية التي ترفع من مستوى الدخل وتنويع مصادرها.